أزمة الطلبة الأتراك في الأزهر الشريف في العلاقات المصرية التركية ١٩٥٦-١٩٥٧م

أ.م.د. محمود محمد محمود زايد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر "المساعد" بقسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربيَّة بالقاهرة – جامعة الأزهر

التمهيد

غير خافٍ على ذوي الاختصاص أن العلاقات المصريَّة التركيَّة نالت حظًّا وافرًا بشقيها السياسي والاقتصادي في ثوب أكاديمي وغير أكاديمي في مؤسسات عديدة وبلغات مختلفة. مع ذلك لا يزال هناك جديدٌ فيها لم يُطرق بعدُ أو لم يُكشف عنه، كمثل الفكرة الرئيسة لهذا البحث، المرتبطة بالطلبة الأتراك الذين كانوا يدرسون في الأزهر الشريف خلال عقد الخمسينيَّات؛ حيث لم تُشِر إليها دراسة (كتاب أو بحث أو مقالة) من قبل. تفرَّدَتْ بمادتها وثائقُ الخارجيَّة المصريَّة التي لا تزال عامرةً بموضوعاتٍ تترا في باب العلاقات الدولية وغيرها. ثم تأتي بعد هذه الوثائق مصادرُ ومراجعُ أخرى تُخَدِّمُ على فكرة البحث توضيحًا وتفسيرًا للظروف والأحوال التي حدثت فيها جزئياته بغرض الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

هذا، وترصدُ هذه الدراسة وتحلل وتفسّر سياسة تركيا الدينية في العلاقات المصريَّة التركيَّة في خمسينيَّات القرن العشرين، في وقت كانت الأوضاع ملتهبةً جدًّا في منطقة الشرق الأوسط عامة وفي مصر خاصة؛ فحينما كانت تركيا تميل إلى المعسكر الغربي كانت مصر تقف على الحياد، ولما كانت تركيا تروِّج لسياسة الأحلاف الغربية كانت مصر ضد هذه الأحلاف وتسعى لإفشالها، وعندما كانت تركيا تدعم مصالح إسرائيل في الشرق الأوسط كانت مصر تتزعم مواجهة الطغيان الصهيوني، وتنشط لأجل تحرير ما تبقى من أراضٍ محتلة في آسيا وأفريقيا. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى جعلت علاقات البلدين في توتر شبه مستمر، تستفزها أقل الأسباب، ويثيرها تصريح هنا، ويقُضُّ مضجعها موقف هناك.

فمع وصول الحزب الديمقراطي لرئاسة الحكومة التركيَّة (١٩٥٠-١٩٦٠م) أصبح لتركيا سياسة دينية رسميَّة حينما قرَّرت عودة التعليم الديني في مدارسها بعد أن تم تجريفه فيها تدريجيًّا منذ تأسيس جمهوريتها سنة ١٩٢٣م. وفي هذا الشأن، رأت الحكومة التركية أن الأزهرَ الشريف أَهَمُّ ركنٍ ومقصدٍ يمكن الاعتماد عليه، والارتكان إليه، والاطمئنان إلى علمائه وطلابه والاستئناس بهم في عودة الهوية الإسلامية للدولة التركيَّة.

لكن ما لبث أن جَدَّ في الأمر أمور، وتدحرجت عراقيل السياسة في طريق الهُوية والثقافة، واقْتِيدَ برنامج عودة التعليم الديني في تركيا إلى غير ما حُدِّد له، وذلك عندما افتَعَل وزير المعارف التركي (أحمد أوزيل) أزمةً حول الطلبة الأتراك الذين كانوا يدرسون في الأزهر عام ١٩٥٦م من خلال تصريح له في مؤتمر صحفيٍّ داخل بلاده. وهو تصريح لم تتجاهله السفارة المصريَّة في أنقرة، ولم يمر عليها مرور الكرام. ومن الطبيعيِّ أن تبدو في الصورة الخارجيَّة المصريَّة، ونظيرتها التركيَّة، والأزهر الشريف، ووزارة التربية والتعليم المصريَّة، ثم السفارة العراقيَّة في أنقرة.

فما واقعُ التعليم الديني في تركيا وقتذاك؟ ولماذا قرَّرت حكومتها الالتجاء إلى الأزهر الشريف؟ وما أسباب تغيّر هذا التوجه؟ وما فحوى تصريح وزير المعارف التركي؟ وما الظروف والأوضاع التي دعته إلى هذا التصريح؟ وكيف تناولته السفارة المصريَّة بأنقرة؟ ولماذا؟ وما موقف الخارجيَّة المصريَّة والأزهر الشريف ووزارة التربية والتعليم المصريَّة؟ وما تفسير الموقفين الرسميين التركي والمصري من هذه الأزمة؟ ولماذا ظهر العراق في بعض الأحداث؟ وهل أحدثت الأزمة المذكورة أثرًا في العلاقات التركيَّة المصريَّة؟ وإذا كان، ففي أي اتجاه سار الأثر: سلبًا أم إيجابًا؟

يجيب البحث عن هذه التساؤلات وما يرتبط بها في ثوب أكاديمي، بالاعتماد على مصادر ومراجع ذات صلة مباشرة بالموضوع، على رأسها وثائق الخارجيَّة المصريَّة، والأزهر الشريف، وأبحاث ودراسات عربيَّة وتركية وأجنبية ناقشت العلاقات المصريَّة التركيَّة وواقع التعليم الديني في تركيا آنذاك. هذا، واستخدمتُ في الهامش رمز (د. و. ق. م) اختصارًا لـ «دار الوثائق القومية المصرية»، ورمز (ك. ش) اختصارًا لـ «الكود الأرشيفي».

والله وليُّ التوفيق

أولاً- نبذة تاريخية عن الطلبة الأتراك في الأزهر الشريف:

يعود التحاق الطلبة الأتراك بالأزهر إلى عهود متقدمة كغيرهم من أبناء بعض الجنسيات الأخرى. ومع تزايد عددهم في الأزهر إبَّان عصر المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م) بنى لهم السلطان قيتباي (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م) رواقًا في الأزهر عُرف بـ «رواق الأتراك» وأحيانًا «رواق الأروام»، ضم مع الأتراك جنسيات شرق أوروبا وبلاد القوقاز بعد سيطرة الدولة العثمانية على هذه البلاد[١]. وأُوقِفت على الرواق الكثير من أنواع الوقف الخاصة والعامة، وزادت موارده حتى اشتهر بين جميع أروقة الأزهر الأخرى بأنه الأغنى دخلًا والأكثر عددًا في طلابه مقارنة بطلاب أروقة غير المصريين[٢]. وتخرَّج فيه عديدٌ من العلماء والدعاة، أضاءت جهودهم العلمية والدعوية سماء العالم الإسلامي، ولا تزال آثارُهم المطبوعة معمرةً المكتبات العربيَّة والأجنبية[٣].

ولاشك أن سقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركيَّة عام ١٩٢٣م، قَلَّصَ عدد منتسبيه الذين التحقوا به بعيدًا عن أعين سلطات النظام الأتاتوركي القائم على العلمانيَّة المُعادية للدين، وبعد تخرُّجهم كان بعضهم يعود إلى بلاده مُتخفيًا في القرى والأقاليم التركيَّة النائية مشتغلاً في الدعوة الإسلامية ومقاومًا للعلمانية الأتاتوركية سرًّا[٤]، وبعضهم قرَّر البقاء في مصر تخوّفًا من الملاحقة التركيَّة، منخرطًا ومنصهرًا في مجتمعها، ظافرًا بجنسيتها وكنانتها[٥].

مع ذلك، استمرَّ رواق الأتراك – مثل بقية أروقة الأزهر الأخرى – يؤدي دوره العلميَّ والاجتماعيَّ داخل الجامع الأزهر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، حيث صدر قرارٌ من مجلس الوزراء المصري في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٤م بإنشاء مدينة جامعية لسكنى طلبة الأزهر كبديلٍ عصريٍّ لأروقة الأزهر، وأُطلق عليها اسم

«مدينة ناصر للبعوث الإسلامية»، ثم تغيّر اسمها إلى «مدينة البعوث الإسلامية»[٦]، وانتقل إليها الطلاب تدريجيًّا بدءًا من ١٥ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٥٩م حتى تم إخلاؤها تمامًا في ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٩٦م[٧].

وبشأن عدد طلاب رواق الأتراك في بدايات خمسينيَّات القرن العشرين، فإنه أخذ في الازدياد إلى المائة[٨] بعد تراجعه بشكل ملحوظ عقب سقوط الدولة العثمانية إلى نحو الخمسين أو يزيد قليلا، علمًا أنهم كانوا يتجاوزون المائتين قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨م)[٩].

وخلال العام الدراسي ١٩٥٦/١٩٥٧م، بلغ عدد طلاب رواق الأتراك بالأزهر الشريف مائة وأربعة طالبًا، منتمين إلى جنسيات مختلفة، ومنتسبين إلى جهات دراسية مختلفة داخل الأزهر الشريف. فمن ناحية الجنس كان برواق الأتراك خمسة وستون طالبًا تركيًّا، وسبعة وعشرون جركسيًّا، وأربعة شيشان، وطالبان داغستانيان، وثلاثة يونانيون، وواحد ألبانيّ، وواحد يوغسلافيّ، وآخر عراقي[١٠].

ومن ناحية الجهات التعليمية الأزهرية التي ينتسبون إليها، منهم ستة عشر طالبًا بكلية الشريعة والقانون، وثمانية بكلية اللغة العربية، وخمسة بكلية أصول الدين، وأحد عشر طالبًا في معهد القاهرة، وتسعة وخمسون بمعهد البعوث[١١]، يتبقى خمسة طلاب لم تحدد الوثائق جهة انتسابهم[١٢].

يتضح مما سبق أنَّ مصرَ بأزهرها الشريف لم تتعامل مع الوافدين عليها من الجنسيات الأخرى – رواق الأتراك نموذجًا – بالمواقف السياسيَّة المتغيرة بينها وبين دول هذه الجنسيات، وإنما ظلَّ أزهرُها يؤدي رسالته العالمية دون الالتفات إلى التقلُّبات السياسيَّة، واختلاف المصالح بين الأنظمة الحاكمة، حتى في أشد الأوقات

خلافًا ونزاعًا، وهذا من أسباب تسنمه المكانة السامية في وجدان كلِّ الشعوب الإسلامية.

ثانيًا- واقع التعليم الدينيّ في تركيا قبيل ١٩٥٠م:

في عام ١٩٥٠م أعلنت تركيا عن البدء في برنامجها لعودة التعليم الديني في مدارسها، وأنها ستعتمد في ذلك على الأزهر الشريف في تدريس العلوم الإسلامية واللغة العربية في مدارسها، كما أخذت ترسل تباعًا بعض طلابها إلى الأزهر[١٣]. جاءت هذه الرغبة التركيَّة عندما صرَّح رئيس الحكومة عدنان مندريس (١٩٥٠-١٩٦٠م)[١٤]، أنَّ بلاده ستستعين في هذا الأمر بالأزهر الشريف من خلال الدولة المصريَّة من ناحيتين، أولاهما: تكثيف البعثات الطلابية التركيَّة إلى الأزهر في مصر، وأخراهما: استقدام علماء ومدرسين مصريين أزهريين وتوزيعهم على المدارس والجامعات التركيَّة لتدريس علوم الدين الإسلامي[١٥]. وبهذا الصدد قال وزير المعارف التركي آنذاك أحمد أوزيل[١٦]: «إن البحث جارٍ لإمكان إيجاد العدد الكافي من المدرسين الذين يُعهد إليهم في تنفيذ برنامج الحكومة»[١٧].

وحتى نستطيع تقدير وتقييم اهتمام رئيس الحكومة التركيَّة بضرورة الاستعانة بالأزهر الشريف في تدريس علوم الدين الإسلامي للأتراك، وما حدث بعد ذلك من تداعيات، لا بدَّ أن نقف قليلاً على واقع التعليم الدينيِّ في تركيا قبيل ١٩٥٠م؛ لأنَّ هذا الواقع سوف يوضِّح بصورةٍ جليَّةٍ الظروف الدينيَّة التي كانت عليها تركيا أثناء طلبها الاستعانة بالأزهر الشريف، ومدى تأثير التطورات السياسيَّة لديها في القفز على ثوابتها المجتمعية لحساب مواقفها السياسيَّة.

لقد واكب غروب الدولة العثمانية وخلافتها عام ١٩٢٤م غـــروب شمـــس التعليم الديني في تركيا تدريجيًّا؛ فمنذ قيام الجمهورية التركيَّة وحتى بداية خمســـينيَّات القرن العشرين كانت خطوات علمنة الدولة التركيَّة قد قطعت شوطًا كبيرًا باعتبار العلمانيَّة واحدةً من أولويات المعتقدات المركزية في برنامج مصطفى كمال أتـــاتورك (١٩٢٣–١٩٣٨م) لـــ «إبعاد الإسلام عن القيـــام بـــدوره في مجـــالي القـــانون والتعليم»[١٨].

فمع إلغاء الخلافة العثمانية في ٣ مـــارس/آذار ١٩٢٤م تمَّ إلغـــاء مشـــيخة الإسلام ووزارة الأوقاف. وفي ٨ أبريل/ نيسان التالي ألغيت المحـــاكم الشـــرعية، ثم أقفلت الزوايا الدينيَّة في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٥م، ونُقلت إدارة كلِّ مـــا يتعلق بالعبادة إلى هيئةٍ جديدةٍ سُمّيت «رئاسة الشؤون الدينيَّة»، يُعيّن رئيسها من قِبلِ رئيس الجمهورية مباشرة. كما اعتُمِد التقويم الميلادي منذ الأول من يناير/ كـــانون الثاني ١٩٢٦م. وفي ١٠ أبريل/ نيسان ١٩٢٨م أُلغي الإسلام كدين للدولـــة مـــن الدستور التركي. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني من السنة نفسها اســـتبدلت الأبجديـــة العربيَّة باللاتينية فيما أسموه «ثورة الحَرف»، ثم تمَّ تتريك الأذان بداية من ٣ فبرايـــر/ شباط ١٩٣٢م، إلى غير ذلك ممَّا قام به أتاتورك، حيث أطلق الـــبعض علـــى مُـــدّةِ حكمه: «الاستئصال الديني»[١٩].

من الطبيعي أن يكون التعليم الديني في تركيا آفلاً في ظل علمنتـــها وطمـــس هويتها الإسلامية، لكن لم يُلغِ أتاتورك التعليم الديني مرة واحدة في بلاده، وإنمـــا تمَّ على مراحل متقاربة؛ ففي ٣ مارس/ آذار ١٩٢٤م صدر القـــانون رقـــم (٤٣٠) المعروف بـــ «قانون توحيد التدريس» الذي أعطى وزارةَ المعارف صـــلاحيةَ الإدارة والإشراف على كلِّ أنواع التعليم التي كانت سائدةً في العصر العثماني من مـــدارسَ

خاصةٍ ومدارسَ تابعةٍ للأوقاف، وأخرى تابعة لوزارة الأوقاف الشـــرعية ...إلخ[٢٠]. كما أتاح القانونُ المذكور إعادةَ فتح معاهد أو مدارس الأئمة والخطباء[٢١]، وكليـــةٍ لأصول الدين مسماة بـــ «الإلهيات» ضمن جامعة اسطنبول بدلاً من التعليم الديني الذي كان موجودًا في المرحلة الجامعية، وجاء إنشاؤها بغية تنشئة متخصصين في أمور الدين والإمامة والخطابة يكونون أكثر عصـــرنة وملاءمـــة للجمهوريـــة التركيَّـــة العلمانيَّة[٢٢].

غير أنَّ التطبيقات العملية لهذا القانون لم تُراع المحافظة على طبيعة هذه المدارس وخصائصها، بل أهملت القضايا الدينيَّة إهمالًا تامًّا، ثم تطوَّر الأمر تجاهها إلى عـــداوة وبغضاء؛ ففي العام التالي من افتتاحها بدأ نظام أتاتورك في إغلاقهـــا واحـــدةً تلـــو الآخرى حتى أُغلقت بشكل تام عام ١٩٣٠م[٢٣]. وفي ١٠ أبريل/ نيسان ١٩٢٨م حذفت جملة «دين الدولة التركيَّة هو الإسلام» من الدستور الأساسي التركي، وبدءًا من العام الدراسي ١٩٣٠-١٩٣١م أُجهِزَ على تدريس مادة الدين من مقـــررات المدارس العامة تمامًا[٢٤]، وكذلك أُغلقت كلية الإلهيات بدعوى عدم إقبال الطـــلاب عليها[٢٥]؛ لتعيشَ تركيا نحو عشرين سنة بدون تعليم ديني[٢٦].

خلال هذه المدة، ساءت أحوال تركيا الدينيَّة، حيث تَصدّرَ الجهلةُ والمعلمنون للإمامة والخطابة، ورحلَ عددٌ كبيرٌ من علماء الدين، وتقدَّم غيرهم في السِّن[٢٧]. تلك الأحوال التي نظرت إليها الدول العربية والإسلامية وعلى رأسها مصر بقلق شديد، وترقب حذر[٢٨].

استمر الوضع كذلك حتى أُجبِرت الدولة على مراجعة مواقفها السابقة نهايـــة أربعينات القرن العشرين بعدما رأت الحالة الروحية المتردیـــة في المجتمـــع التركـــي، وكذلك لَحَظَت ازديادَ أماكن التعليم الديني والمطبوعات الدينيَّة السرية[٢٩]، فأعادت

النظرَ في المسألة الدينيَّة[٣٠] وفي نظامها السياسي بشكلٍ عام، إذ كانت تركيا لا تزال تُحكم بنظام الحزب الأوحد منذ ١٩٢٣م[٣١]، وهو حزب الشعب الجمهوري، حتى تفاقمت عليه الضغوط الداخلية وتردت الأحوال الاقتصادية، وتخبطت السياسة الخارجيَّة[٣٢].

واكب ذلك ارتفاعُ أصواتٍ مهمةٍ مُعارضة للأتاتوركية من داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه، فأعلن الرئيس التركي عصمت إينونو[٣٣] في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٥م استعداده إجراءَ تعديلاتٍ كبيرةٍ في النظام السياسيِّ تماشيًا مع التطورات العالمية، ومن ذلك السماح بالتعددية الحزبية في تركيا ١٩٤٦م[٣٤]، فبرز من ضمن ما برز أحزاب بتوجهاتٍ مختلفة، على رأسها الحزب الديمقراطي[٣٥] بقيادة جلال بايار[٣٦] وعدنان مندريس، وتم تخفيف بعض القيود المفروضة على الدين تدريجيًّا، وظهرت عملية انبعاثٍ إسلاميٍّ بين كثير من مواطني تركيا[٣٧]. مع ذلك تواصل تخبُّط الحكومات التركيَّة حتى عام ١٩٥٠م؛ إذ فشلت أربعُ حكوماتٍ شَكّلَها حزبُ الشعب الجمهوري بين عامي (١٩٤٦–١٩٥٠م)، وتنامت أصوات المنادين بوضعٍ سياسيٍّ وديني جديد[٣٨]، وبالتالي لا بدَّ من وضع حزمة من الخطط والإجراءات الهادفة لرفع مستوى الموظفين الدينيين بما لا يؤثِّر سلبًا على الإطار العلماني لتركيا[٣٩].

استغلَّ الحزب الديمقراطي هذا الفشل المتوالي لحزب الشعب الجمهوري، وطالب بانتخابات مبكِّرة، وعزف في دعايته الشعبية على الوتر الديني[٤٠] لجمع أصوات انتخابية لصالحه، وأخذ يهتم بالإسلام وتعلُّم تعاليمه[٤١]. واستعمل عدنان مندريس في برنامجه الانتخابي بعض الوعود الدينيَّة، مثل: عودة الأذان باللغة العربيَّة[٤٢]، وفتح مدارس للأئمة والخطباء، ومعاهد إسلامية عالية[٤٣]. وفي خطاب له

في مدينة قونية قال مندريس: «نعلن أنَّ تركيا مسلمةٌ وستبقى مسلمةً. ويجب عدم إبقاء الطفلِ بعيدًا عن تعلم الدين الذي يُعدُّ حقًّا من حقوقه الطبيعية»[٤٤]، وهو ما أسماه عدنان مندريس وقتذاك مرحلة «الإحياء الإسلامي»[٤٥] بإعادة الاعتبار للتقاليد والعادات والثقافة الإسلامية ضمن ضوابط علمانية مرنة إلى حدٍّ كبير[٤٦]. أدى ما سبق إلى فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٤ مايو/ أيَّار ١٩٥٠م، وأصبح جلال بايار رئيسًا للجمهورية، وعدنان مندريس رئيسًا للحكومة[٤٧].

وللوفاء بتعهداتها أمام الشعب التركي؛ قامت حكومة عدنان مندريس ببعض إجراءاتٍ أعادت جوانبَ من السَّمتِ الإسلامي إلى المجتمع التركي، حيث رُفِعَ الحظرُ عن البرامج الدينيَّة في الإذاعة[٤٨]، ودُرِسَ الدين في مناهج التعليم، وأُسست مدارسُ لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم أحكامه، وأُعيدَ فتحُ معاهد الأئمة والخطباء، وكلية الإلهيات[٤٩]، وكذلك أُنشئت معاهد إسلامية عالية، افتتح أول واحد منها في استانبول سنة ١٩٥٩م، يمكن لخريجي معاهد الأئمة والخطباء الالتحاق بها لإتمام تعليمهم العالي، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات[٥٠].

أما بخصوص مدارس تحفيظ القرآن الكريم وتعليمه فقد أصبح في تركيا عام ١٩٥١م نحو ٣٦٤ مدرسة لتحفيظ القرآن وتعليمه (منهم ١٢٧ مدرسة حكومية، و ٢٣٧ مدرسة أهلية)، زاد عددها سنة بعد سنة حتى وصل سنة ١٩٦٠م إلى ١٨١١ مدرسة، منهم ٦٩٤ مدرسة حكومية، و١١١٧ مدرسة أهلية. واستمرَّ العدد في ازدياد في السنوات التالية[٥١].

أما مدارس الأئمة والخطباء[٥٢] فقد افتتح أول سبعة منها في سبع مدن تركية في ١٧ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٥١م[٥٣]، وكان يلتحق بها الطالب بعد الابتدائية، ومدة الدراسة بها سبع سنوات (أربع سنوات متوسطة، وثلاث للثانوية)[٥٤]، وشهادتها

بمستوى الثانوية العامة، وتؤهل للالتحاق بالجامعة بالحصول على الدرجات المطلوبة. وخريجوها يُعَيَّنون أئمة وخطباء في المساجد، كما يُعيَّنون مدرسين في مدارس تحفيظ القرآن وتعليم أحكامه[٥٥]. زاد عدد هذه المعاهد مع الإقبال الملحوظ من مواطني تركيا عليها منذ افتتاحها حتى وصلت إلى ١٦ معهدًا عشية الانقلاب العسكري على حكومة مندريس عام ١٩٦٠م[٥٦].

أما كلية الإلهيات، فقد أعيد العمل بها سنة ١٩٤٩م[٥٧]، وتوسع وجودها لتنتشر تدريجيًّا في نحو عشرين جامعة تركية، ثم تصل إلى ثلاث وثمانين كلية في ربوع تركيا. والدراسة بها خمس سنوات، الأولى منها تمهيدية يدرس فيها الطالب اللغة العربيَّة، وفي السنوات الأربع التالية يدرس الطالب العلوم الإسلامية والتاريخية والإنسانية، وتمنح درجات الليسانس والماجستير والدكتوراه[٥٨].

مع هذا البرنامج الشمولي الكبير لحكومة عدنان مندريس، وهذا الكثرة من المدارس والمعاهد ومكاتب التحفيظ، من أين تستطيع تركيا توفير مدرسين يقومون بذلك في وقتٍ كانت شبهَ خاليةٍ من متخصصين في العلوم الدينيَّة؟ خلا الأعداد القليلة ممن بقي من العلماء القدامى على قيد الحياة متسمًا بالشجاعة والحرص على نشر العلم لا يخاف في ذلك لومة لائم[٥٩]. لقد كان هذا الخواء دافعًا لحكومة الحزب الديمقراطيِّ لأن تُعرب عن أهمية الاعتماد على الأزهر الشريف[٦٠]. فما موقف الدولة المصرية من ذلك؟

ثالثًا- رؤية مصر تجاه عودة التعليم الديني في تركيا:

نظرت الدولة المصرية بإيجابية تجاه برنامج عودة التعليم الديني في تركيا؛ لاعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية ودينية؛ لعلَّها تكون خطوةً نحو تقليص تركيا

توجُّهاتها العلمانيَّة المتشددة وارتمائها في أحضان السياسة الغربية، بل حثَّت مصرُ بعضَ الدول العربيَّة على تشجيع تركيا في هذا الأمر.

ورغم حالة الفتور في العلاقات المصرية التركية خلال خمسينيَّات القرن العشرين فإن جوهر علاقات البلدين كان يسمح لمصر – بل ويحفزها– إلى مساعدة تركيا في عودتها إلى الدين الإسلامي؛ فتاريخ علاقاتهما لم يشهد تضادًا حادًّا في قضاياهما المصيرية[٦١] منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى بدايات ارتمائها نحو المعسكر الغربي في سياستها الخارجيَّة؛ لتكون إحدى أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية وبسط نفوذها في الشرق الأوسط بالقرب من الحدود السوفيتية[٦٢]؛ وهذا يدخل ضمن تفسيرات كون تركيا أسرع وأول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩م، بل إنها تجاوزت ذلك وطالبت الدول العربيَّة بأن تحذو حذوها، وهذا ما خلق حالة من الفتور واللاودية في العلاقات المصريَّة التركيَّة[٦٣].

ازدادت حدَّة التوترات بين الدولتين أكثر بعد أن صوَّتت تركيا ضد مصر في الأمم المتحدة في أغسطس/ آب ١٩٥١م بخصوص موضوع رفض مصر السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس[٦٤]، وعدَّت الموقف المصري بمثابة عدوان على الهدنة مع إسرائيل[٦٥]. ولم تكد تهدأ حدَّة هذا التوتر بترحيب تركيا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، حتى طردت مصر السفير التركي لديها (فؤاد خلوصي طوغاي) في ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٤م بسبب تصريحاته المعارضة والمناوئة للنظام المصري[٦٦]، ممَّا أدَّى إلى توتر في علاقات البلدين أكثر، لا سيما بعد تزعُّم تركيا مع العراق لِمَا كانت ترفضه مصر، وهو مشروع حلف بغداد[٦٧]، الذي جاء في وقتٍ كان فيه مدّ القومية العربيَّة ومناهضة الغرب قد اتخذ أبعادًا متقدمة بقيادة جمال عبد الناصر الذي

رفض الأحلاف العسكرية وعلاقتها بإسرائيل، حيث قال: «إن تركيا ممقوتة في العالم العربي بسبب سياستها الإسرائيلية»[٦٨].

يبدو لي أن علاقات السنوات الخمس الأول من حكومة الحزب الديمقراطي التركي مع مصر قد جمدت استكمال إجراءات اعتماد تركيا على مصر في مدِّها بمدرِّسين أزهريين لتدريس العلوم الدينيَّة في مدارسها بمراحلها المختلفة. ربما يكون قد سافر بعض المصريين (مدرسون ومشايخ) للتدريس هناك خلال هذه المدة، لكن بشكلٍ فرديٍّ، وليس كمجموعاتٍ منظَّمة ومرسلة من قبل السلطات المصريَّة آنذاك؛ حيث لم تُشِرْ الوثائق المصريَّة إلى إجراءٍ من هذا النوع خلال المدة المذكورة.

مع هذا التصعيد من قبل تركيا تجاه مصر، لوحظ حِرص الأخيرةِ عدمَ غلق كل منافذ في سياستها الخارجيَّة حتى في أحلك الظروف، فرغم حديث مسؤولي تركيا عن مصر بلهجة انتقادية حادة وقتذاك[٦٩]، إلا أن الأخيرة كان يهمُّها استمالة الأتراك إلى الحضن العربي والإسلامي بدلاً من انكبابها على الإمبريالية الغربية التي كانت دائمًا ما تَصِمُها مصرُ وقتذاك بالاحتلالية والانتهازية تجاه العرب والشرق الأوسط عمومًا. لذلك صرّح الرئيس عبدالناصر بقوله: «إنني أرحب بأيِّ تعاون مع تركيا، ولكننا لسنا على استعداد لبحث أية أحلاف»[٧٠].

من نافذة هذا الترحيب، تابعت السفارة المصريَّة بأنقرة التحرُّكات التركيَّة في عزمها عودة التعليم الديني في المرحلة الثانوية بعد زيارة الرئيس التركي جلال بايار ورئيس حكومته عدنان مندريس إلى منطقة الأناضول الجنوبية في بدايات يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦م. واهتم عثمان علي «القائم بأعمال السفارة المصرية بأنقرة» بهذه الزيارة، وكتبت تفاصيلها وتداعياتها إلى الخارجيَّة المصريَّة، ومنها خطبة وَصَفَتها بالمهمة، ألقاها عدنان مندريس في مدينة قونية أكثر المدن تمسكًا بالدين الإسلاميِّ في

تركيا كما ذكر عثمان علي القائم بأعمال السفارة المصريَّة، وأنه كان لهذه الخطبة صدًى قويٌّ في الدوائر السياسيَّة حتى صارت أهمَّ موضوع في الرأي العام التركيِّ وقتذاك، حيث تناولت سياسة الحكومة الدينيَّة بما لا يجور على مبدأ الفصل بين الدين والسياسة، وأنها ستعمل على إدخال الدروس الدينيَّة في المدارس الثانوية. قال مندريس: «لن تقوم قائمة المجتمع ما لم يعتنق عقيدة دينيَّة»[٧١]. كما صرَّح وزير المعارف التركي (أحمد أوزيل) في حديث صحفي: إنَّ السياسة الدينيَّة التي أعلنها رئيس الوزراء متفق عليها، وقد تقرر فعلاً إدخال التعليم الديني في المدارس الثانوية[٧٢]، وأن الحكومة ستسعى لإيجاد العدد الكافي من المدرسين الذين يدرسون تعاليم الدين الإسلاميِّ في المدارس الثانوية وفي المعاهد الدينيَّة[٧٣].

أعقب ذلك استدعاء المجلس الوطني[٧٤] لوزير المعارف بشأن الردِّ على تساؤلات بعض النواب حول ما جاء في خطبة مندريس في قونية، وعن عودة التعليم الديني للمدارس الثانوية. وأجاب الوزير بأنَّ وزارته مهتمةٌ بتطبيق مبدأ التعليم الديني، وأنها بصدد إعداد بعض الأبحاث التمهيدية الضرورية، ومتى انتهت منها في أقرب وقتٍ ستقوم بالعمل على تنفيذ ما يستقرُّ الرأي عليه، بما لا يُحدث مساسًا بتعاليم أتاتورك، وأن التعليم الديني لن يتعارض مع هذه التعاليم[٧٥].

كما أعلن فؤاد كوبريللي[٧٦] نائب رئيس الوزراء آنذاك، سعادتَهُ بتصريحات رئيس الحكومة مضيفًا قوله: «يهمنا أن يلف العالم الإسلامي على هذه الخطوة، وأن يعلم أنها من برنامج الحزب الديمقراطي». ولما أُشير عليه الاستعانة بالأزهر الشريف في هذا الشأن قال: «إنه سيعمل من ناحيته على تحقيق ذلك»[٧٧].

حيال ذلك، أعربت السفارة المصريَّة عن اغتباطها لهذا الأمر، وأعلنت أنه لا بدَّ من استثمار المساعي التركيَّة بتوثيق العلاقات الثقافيَّة مع مصر، والتماس الطريق

المناسب لعقد اتفاق ثقافيٍّ بينهما ينظِّم علاقتهما الثقافيَّة بصفة عامة، كتبادل المدرسين، وتقرير المنح الدراسية، وتبادل الزيارات بين الفرق الرياضية والفنية إلى غير ذلك من الأغراض الثقافيَّة التي شاع إبرامها بين الدول كوسيلة للتفاهم والتقارب، لا سيما أنَّ الوشائج الروحية والعلاقات التاريخية بين الشعبين المصري والتركي تصلح كأساسٍ لاتفاقٍ ثقافيٍّ، على أنْ تضع مصر نصب عينيها التوسُّع في الناحية الدينيَّة[٧٨].

كما قامت السفارة المصريَّة بتحليل خطبة مندريس في قونية ونقاشات المجلس الوطني التركي، وعدَّت ذلك تطورًا جديدًا في سياسة تركيا التي تضمَّنت تصحيحًا لمبدأ العلمانيَّة، أو فصل الدين عن الدولة المعمول به في تركيا، بحيث يظلُّ مبدأ العلمانيَّة ساريًا على الدولة دون الشعب؛ حتى لا يطغى العمل به فيؤدِّي إلى تقصير الدولة في المحافظة على الدين الذي يعتنقه الشعب التركي بأسره؛ ولذلك قررت الحكومة إدخال الدروس الدينيَّة في المدارس الثانوية حتى لا يُحرم أبناء الشعب من ثقافتهم الروحية[٧٩].

في ظل هذا التطور التركي من الناحية الدينية كانت علاقات البلدين لاتزال يسودها نوعٌ من الفتور وتضارُب المواقف السياسيَّة تجاه الشرق الأوسط، مع ذلك كانت رؤية مصر ضرورة وأهميَّة كسر هذا الحاجز سعيًا لغلق باب من أبواب النفوذ الغربي في الدول العربية والإسلامية. من ثم جاءت مُقترحات مصرية من قبل سفارة مصر في أنقرة بإبرام اتفاق ثقافيٍّ بين البلدين[٨٠]. فهل وجدت هذه المقترحات تجاوبًا من قِبل المسؤولين في الداخل المصريّ؟ لا سيما في المجال الثقافيِّ والرياضيِّ، أم أنَّ تسارع الأحداث كان له كلمته وخياراته؟

اهتمَّت الخارجيَّة بهذا الأمر من حيث المبدأ والتفصيل بتريُّث دون عجل؛ فبعد خمسة وأربعين يومًا من خطاب السفارة المصريَّة في أنقرة إليها المؤرَّخ بـ ١٣ يناير/ كانون الثاني خاطب وكيل الخارجيَّة المصريَّة عدةَ جهاتٍ مسؤولة لبحث مقترحات السفارة المصريَّة بأنقرة وأخذ الرأي فيها. وهي: الأزهر الشريف، وزارة التربية والتعليم المصريَّة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي[٨١]، وإدارة الثقافة، وشرق أوروبا، وشئون آسيا بالخارجيَّة المصريَّة، إضافة إلى استمرار تواصل الخارجيَّة بأحدث المستجدات مع السفارة المصريَّة بأنقرة.

١ – الأزهر الشريف:

في الأول من مارس/ آذار ١٩٥٦م طلب وكيل الخارجيَّة المصريَّة من الأزهر الشريف دراسة مقترحات السفارة المصرية بتركيا، وإبداء رأيه في توثيق العلاقات الثقافيَّة بين مصر وتركيا، ورَجَتْه الإفادة بما يراه الأزهر في عقد الاتفاق الذي اقترحته السفارة؛ حتى إذا تحدَّدت الفكرة أمكن اتِّخاذ الإجراءات اللازمة لإبرامه[٨٢].

قام مجلس إدارة الأزهر[٨٣] بدراسة الأمر وتبادل الرأي بين أعضائه، وخَلُصَ إلى ردٍّ أرسله وكيل الأزهر (الشيخ الحسيني سلطان[٨٤]) لوزارة الخارجيَّة المصريَّة يُبدي فيه أنهم اطَّلعوا على مضمون خطاب الخارجيَّة المذكور وتدارسوه لا سيما الحالة الثقافيَّة والدينيَّة التي تعيشها تركيا وقتذاك، وما تموج به من اتِّجاهاتٍ مُختلفةٍ فيما يتعلَّق بتدريس العلوم الدينيَّة والثقافة الإسلاميَّة، وعليه فإنَّ الأزهر من جانبه على استعداد لتقديم المعونات الثقافيَّة التي تُطلب منه في هذا السبيل، وكله أملٌ أن توفَّق الجهود التي تُبذل لنشر الثقافة الدينيَّة بين المسلمين في تركيا، وأنْ تقوى الصلات الثقافيَّة بين مصر وتركيا[٨٥].

إذن، وافق الأزهرُ الشريفُ على ما عرضته عليه الخارجيَّة المصريَّة دون الوقوف أمام الترتيبات الماليَّة التي سيموِّل بها هذا الأمر، معتبرًا ذلك جزءًا من دوره ورسالته تجاه العالم الإسلامي، بل سُرّ الأزهر بهذا التحوُّل الكبير في السياسة الداخليَّة التركيَّة تجاه التعليم الديني، وطمع في أن يتمَّ تحقيق ذلك على أرض الواقع.

٢ – وزارة التربية والتعليم:

طلب وكيل الخارجيَّة المصريَّة في الأول من مارس/آذار أيضًا، من وزارة التربية والتعليم المصرية الإفادة برأيها في موضوع احتمال استعانة تركيا بمدرِّسين مصريِّين لتدريس اللغة العربيَّة بمدارسها الثانويَّة تنفيذًا لبرنامجها الدينيِّ الجديد[٨٦]. وبعد دراسة الأمر في قسم التعاون الثقافيِّ الشرقيِّ بالإدارة العامة للثقافة بالوزارة أحالت الأمر إلى وزارة الخارجيَّة في ٢١ مارس/ آذار ١٩٥٦م، بأن تتفضَّل لبحثه والإفادة برأيها؛ لأنه يمسُّ السِّياسة العامَّة لمصر بالخارج، والإفادة بالمطلوب[٨٧]. وعليه أعلنت الخارجيَّة المصريَّة في ٢٦ أبريل/ نيسان من نفس السنة، أنه سيتم بحث الأمر حال وصول القائم بالأعمال من المصري من أنقرة إلى مقر الخارجية المصرية، وأنَّها سوف تُوافي وزارة التربية والتعليم بما سوف يراه السفير في حينه[٨٨].

يتوقَّف الأمر هنا بين الخارجيَّة ووزارة التربية والتعليم في هذا الشأن عند هذا الحدِّ؛ فسوف يَجِدُّ في الأمور أمورٌ كما سيتضح لاحقًا.

٣ – إدارتا الشئون الآسيويَّة وشئون شرق أوروبا بالخارجيَّة المصريَّة:

بُعَيدَ يوم ١٥ مارس/آذار ١٩٥٦م[٨٩]، كتبت إدارة الثقافة بالخارجيَّة المصريَّة مذكرةً إلى كلٍّ من إدارة الشئون الآسيويَّة وإدارة شئون شرق أوروبا بالوزارة نفسها؛ تُحيطهما بمضمون رسالة السفارة المصريَّة بأنقرة المؤرَّخة بـ ١٣ يناير/كانون

الثاني التي تَمَّت الإشارة إليها سابقًا، والرسالة رقم (٥٨) المؤرخة في ١٥ مارس/آذار ١٩٥٦م التي تفيد أن تركيا قد تطلبُ من العراق إمدادَها بمدرِّسين للغة العربيَّة تمهيدًا لتنفيذ البرنامج الدينيِّ الجديد، وذلك على إثر ما تقرَّر من إيفاد وفدٍ ثقافيٍّ تركيٍّ إلى بغداد لإجراء مباحثاتٍ بشأن عقد اتفاق ثقافيٍّ بين البلدين[٩٠]؛ لذا رجت إدارة الثقافة بالخارجيَّة من الإدارتين المذكورتين أعلاه الإفادةَ بالرأي من الناحية السياسيَّة عما إذا كان من المناسب السعيُ لعقد اتفاق ثقافيٍّ بين مصر وتركيا أو التماس الطريق لجعل تركيا تطلب عون المدرِّسين المصريين في تنفيذ برنامجها المُشار إليه[٩١].

تجاه ذلك، أفادت إدارة شئون شرق أوروبا[٩٢] بما يأتي:

١) أنَّ عقد اتفاق ثقافيٍّ بين مصر وتركيا لا يتعارضُ مع السِّياسة العامَّة لمصر تجاه تركيا، إذ إنَّ الموضوع بعيدٌ كلَّ البعد عن المساس بأيِّ حقٍّ من حقوق مصر السياسيَّة.

٢) أنَّ إيفاد مدرسين مصريين لتعليم الدين الإسلاميِّ واللغة العربيَّة في المدارس التركيَّة يعدُّ فرصةً طيبةً يمكن لمصر الإفادةُ منها لنشر الثقافة الإسلاميَّة المصريَّة، كما أنَّ إيفاد هؤلاء المدرسين سوف يُتيح الفرصة أمام تركيا لكي تعدل عن طلب معونة العراق في تنفيذ برامجها الثقافيَّة التي أشارت إليها مذكرة إدارة الثقافة.

لهذا رأت إدارة شئون شرق أوروبا أنه لا مانعَ من الناحية السياسيَّة، من السعي لعقد اتفاق ثقافيٍّ بين مصر وتركيا، أو التماس الطريق لجعل تركيا تطلب عون المدرِّسين المصريين لتنفيذ برامجها المُشار إليها، بل إنَّ الإدارة ترحِّب بهذه الفكرة، وتؤيِّد ذلك الاتِّجاه؛ نظرا لما له من مزايا وآثارٍ طيبةٍ يمكن لمصر الإفادةُ منها[٩٣].

يتضح مما ذُكِر أنَّ الجهات المختصَّة في مصر لم تُهمل إعلانَ تركيا رغبتها الاستعانة بمدرسين مصريين في تدريس العلوم الدينيَّة واللغة العربيَّة في مدارسها، بل اهتمَّت به، ووافقت عليه، ولم ترَ الجهاتُ السياديَّةُ مانعًا من الناحية السياسيَّة، وثمَّنته مُعتبرةً إياه نوعًا من كسب تركيا إلى جانب مصر عن طريق قُواها الناعمة.

وبناءً عليه، اتخذت الخارجيَّةُ خطوةً إلى الأمام في هذا الشأن؛ بأنْ أرسلت أحد مسؤوليها (حسين غالب رشدي) موفدًا لها إلى تركيا لبحث الموضوع هناك وإفادة الخارجيَّة بالرأي قبل إجراء أيِّ تصرُّف. لكن يبدو أنَّ انطباع موفد الخارجيَّة لم يكن إيجابيًّا؛ لأنه بعرض الموضوع على السيد الوكيل المساعد للشئون السياسيَّة بالخارجيَّة المصريَّة رأى أنَّ تركيا لم تَخْطُ أيَّ خطوةٍ، ولم تُبدِ أيَّ استعدادٍ لعقد اتفاق ثقافيٍّ، وكلُّ ما في الأمر أنَّ القائم بالأعمال بالنيابة تساءل: هل يمكن عقد اتِّفاق بين البلدين؟ مع ذلك ظلَّت الخارجيَّة المصريَّة فاتحةً بابها على أمل أنْ تكونَ هناك نافذةٌ أخرى فُتِحت عند غيرها، إذ طالب السيد الوكيل المساعد للشئون السياسيَّة بالاتِّصال بالأزهر الشريف لمعرفة إنْ كانت قد وردت إليه أية مُكاتبة من الجهات التركيَّة المختصَّة تكون أساسًا لإثارة الموضوع وبحثه، وحفظت الخارجيَّة الملفَّ بشكل مؤقَّت(٩٤).

فهل يا ترى وَجدت هذه المُطالبات وتلك الرغبات أرضًا خصبة تنبتُ وتترعرع فيها؟ أم إنها ستكون عرضةً لموقف سياسيٍّ هنا أو شدٍّ وجذبٍ هناك؟ هذا ما سيُجَلّيه المحور التالي.

رابعًا- ادعاءات وتهديدات تركيا لطلابها في الأزهر الشريف:

في أثناء دراسة الخارجيَّة المصريَّة لمقترح عقد اتفاق ثقافي مع تركيا وتشاورها مع الجهات المصرية المختصة بشأنه، كان قد استجدَّ وضعٌ جديدٌ حيال مصر والأزهر

الشريف خلال شهر مارس/آذار ١٩٥٦م من قبل مسؤول رفيع في الحكومة التركيَّة، وهو وزير المعارف؛ إذ صرَّح لبعض الصحفيين الذين سألوه عن واقع ومصير الطلبة الأتراك الذين يدرسون في خارج تركيا، بتصريحاتٍ وصفتها السفارة المصريَّة بأنقرة بـ «الغريبة» عن الطلبة الأتراك الذين يدرسون في الأزهر الشريف وقتذاك، وأخذها بمحمل الجدّ للوصول إلى حقيقةِ ما أَعرب عنه وزير المعارف بدقة. يقول السيد: عثمان علي – القائم بأعمال السفارة –:

«رجعت إلى جميع الصحف التي تصدر في أنقرة وفي استانبول للوقوف على حقيقته، فوجدت فقراتٍ عن تصريحاته متناثرةً في صحفٍ مختلفةٍ يمكن إجمالُها على الوجه الآتي:

كان اجتماع الوزير بالصحفيين مُخصَّصًا للعلاقات الثقافيَّة بين تركيا والعراق، ولكنَّ الصحفيين استطردوا مع الوزير في الحديث، وسأله أحدهم عن المدرِّسين الذين سيُعهد إليهم بتعليم الدين، فقال الوزير: إنَّ اختيارهم سيكون بين خرِّيجي كلية الإلهيات، وأن الحكومة قرَّرت مِنَحًا دراسيَّة لتشجيع الطلبة للالتحاق بالكلية المذكورة في السنة الدراسية ١٩٥٦/١٩٥٧م. ثم وجّه إليه أحد الصحفيين السؤال الآتي: كيف يفهم الطلبةُ القرآنَ ما داموا لا يتعلمون العربيَّة؟ فسكت الوزيرُ ولم يُحِرْ جوابًا. ثم سُئل عن الطلبة الأتراك الذين يتلقَّون التعليم الدينيَّ في الخارج، فأجاب الوزير (وذلك نقلاً عن جريدة يني استانبول): إنَّ الطلبة الأتراك الذين يدرسون في الجامع الأزهر إنما سافروا إلى مصر خِلْسةً وبدون جوازات سفر، كما أنَّ وزارة المعارف لا تعترف بدراستهم. وقد جاء في تعقيب لجريدة يني صباح[٩٥]: «إنَّ الوزير صرَّح بقوله: إنَّ الطلبة الأتراك الذين يتعلمون في الأزهر يمكن اعتبارهم مُهَرَّبين، ومن المستحيل أن توافق الحكومة على تحويل عملات أجنبية لهم»[٩٦].

لم يُسلّم عثمان علي بكلِّ ما ورد في هاتين الصحيفتين منسوبًا لوزير المعارف، وإنما قام بتحليله ونقده، حيث رأى أنَّ رواية جريدة «يني استانبول» فيها شيء من التحريف؛ لأنه من غير المعقول أن يغادر أيُّ مواطن تركي بلاده بغير جواز سفر، وبرهنَ على ذلك بأنَّ معظم الطلاب الأتراك يُلاقون صعوباتٍ من ناحية الإقامة في مصر؛ لأنهم يعلنون عند سفرهم لمصر أنهم مُسافرون للزيارة وليس للتعلم؛ ليتمكنوا من الخروج من تركيا ويتجنبوا معاكسة السلطات التركيَّة، فإذا ما وطئت أقدامهم مصر بادروا بالالتحاق بالأزهر(٩٧).

وحتى لو كان المنسوب لوزير المعارف التركي قد وَرَدَ كله على لسانه، فإنَّ القائم بأعمال سفارتنا في أنقرة قد وقف أمامها تحليلاً ونقدًا وتصحيحًا، حيث أكَّد أنَّ تصريحات وزير المعارف لا تخلو من التعارض؛ لأنه في الوقت الذي يتحدث فيه عن حاجة بلاده إلى معلمين لتدريس علوم الدين الإسلاميِّ لطلابهم، كان من الأحرى أن يرحِّب بسفر أبناء الشعب التركيِّ المسلم إلى أعرق جامعة إسلامية، وأن يعلن أنَّ حكومته ستكفل لهم أسباب الراحة والطمأنينة(٩٨).

كما استوقف نظر عثمان علي عسل قول وزير المعارف في الفقرة الأخيرة التي نقلتها جريدة يني استانبول: «إنَّ وزارة المعارف لا تعترف بدراسة هؤلاء الطلاب»(٩٩)، وقال: إنه ربما وقع في هذا القول تحريفٌ أيضًا، لكنه ذكر عدم تمكُّنه من الحصول على النصِّ الكامل لتصريحات الوزير. وأشار إلى أنَّ هناك تعارضًا في تصريحات بعض كبار المسؤولين الأتراك بشأن الاعتماد على مصر والأزهر الشريف، وهذا ما كتبت عنه جريدة «يني صباح» المعروفة بميولها الطيِّبة نحو العرب بتاريخ ٢٤ مارس/ آذار ١٩٥٦م في تعقيبها على تصريحات الوزير المذكورة، حيث كتبت تحت عنوان: «أيُّ تعارُض»؟! إنَّ رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس أثناء زيارته

لباكستان نوّه بصلات الأخوَّة لبلاده مع مصر المستندة على الدين، وفي الوقت نفسه يُصرّح وزير المعارف في حكومة مندريس بأنَّ الطلبة الأتراك الذين يدرسون في الأزهر وصلوا إلى مصر مُهرَّبين، وأنَّ الحكومة لن تمنحهم نقدًا أجنبيًّا! وتُعلق الصحيفة على ذلك بأنَّ هناك تعارضًا بين أقوال وزير المعارف وتصريحات رئيس حكومته في كراتشي التي نزلت بردًا وسلامًا على قلوب الأتراك، ثم تساءلت: هل تصريحات رئيس الوزراء هي التي تعبِّر عن رأي الحكومة؟ أم الأقوال التي تفوّه بها وزير المعارف قبل سفره إلى بغداد[١٠٠]؟

ثم ذكرت الصحيفة أنها لم تفهم الغرض من تصريحات وزير المعارف التي تضمَّنت هجومًا على الطلبة الأتراك بالأزهر، غير أنَّ المُسرفين في العلمانيَّة من الأتراك قد أدركوا دقة الموقف الذي يعانيه الطلبة الأتراك في القاهرة. وختمت الصحيفة كلامها بتساؤُل دون إجابة هو: «فما هي يا ترى العلة في الاضطراب الذي يُلْحَظُ في أمورنا التي تتعلَّق بالدين»[١٠١]؟

لقد بحثتُ فيما إذا قد استجدَّ أمرٌ سياسيٌّ بين تركيا ومصر دفع وزيرَ المعارف التركيَّ إلى هذا التصريح آنذاك؛ حيث إنَّ فحواه وجوهره ليس متوقفًا حول موضوع الطلبة الترك الذين يدرسون في الأزهر وقتذاك؛ إذ لم تُشر المصادر إلى أنَّ أحدًا من هؤلاء الطلاب قد أحدث مشكلةً داخل الأراضي التركيَّة أو على حدودها قادمًا إلى مصر فاعترضته السلطات المسؤولة، ولا حتى أشارت إلى مشكلة لأحد هؤلاء الطلاب طرأت في مصر فأرادت السلطات التركيَّة تبرئة ساحتها أمام نظيرتها المصريَّة.

المُلاحظ أنَّ مضمون ما تفوّه به وزير المعارف من اتِّهاماتٍ لم يأتِ من خلال رسالة رسميَّة من الخارجيَّة التركيَّة موجَّهة إلى نظيرتها المصريَّة، كما أنَّ الاتهامات لم

يُعرب عنها في لقاء أو حدثٍ يخصُّ العلاقات التركيَّة المصريَّة بشكل مُباشر، وإنما جاء عرضًا في مؤتمر صحفيّ للوزير المذكور مع بعض صحفيِّي بلاده حول آليات تنفيذ برنامج الحكومة لعودة التعليم الدينيِّ، وذلك في إجابته عن سؤالٍ لأحد هؤلاء الصحفيين في آخر المؤتمر الصحفيِّ عن الطلبة الأتراك الذين يدرسون بالخارج، وتحديدًا في الأزهر الشريف.

لا بدَّ أنَّ هذا التهوُّر اللفظيَّ ارتبط بمسألة تنامي تكتُّلات الأحلاف الغربيَّة التي كانت تركيا والعراق تسعى إليها بقوة، وتعارضها مصر بنفس القوَّة وأكثر(١٠٢)، مع أنَّ مصر –كما يرى البعض– كانت تسعى حينذاك إلى إقامة علاقاتٍ وديةٍ ومتكافئةٍ مع تركيا خارج نطاق التكتُّلات والأحلاف العسكريَّة الغربيَّة(١٠٣).

أعجبني تحليل وتفسير القائم بأعمال سفارتنا في أنقرة (عثمان علي عسل) لما وراء هذا التصريح؛ حيث استأسد في تبيانه وتفسيره مقرِّرًا القلق الذي كان يُعانيه المسؤولون الأتراك في معالجة شئونهم الدينيَّة، مُعبّرًا لخارجيته عن حقائقَ مهمَّةٍ تدلُّ على مدى إدراكه وفهمه لتفصيلات محركات السِّياسة التركيَّة داخليًّا وخارجيًّا، حيث قال: إنَّ الشعب التركيّ شعبٌ مسلمٌ ومتمسكٌ بعقيدته، لكنَّ صلته بالتراث الإسلاميِّ قد انقطعت منذ الانقلاب الكمالي، وأنَّ هذا الشعب قد عانى كثيرًا من ألوان الكبت في عهد حزب الشعب الجمهوريِّ الذي لم يتخلَّ عن الحكم إلا في سنة ١٩٥٠م، ثم جاء الحزب الديمقراطيُّ يدعو الناسَ للعودة إلى حظيرة الدين، فأقبلوا عليه وأحاطوه بتأييدهم، واستولى الحزب على الحكم بفضل دعوته الدينيَّة، وأنه لا يزال يلوذ بأهداب الدين كلما صادفته العقباتُ ليظفرَ بتأييدهم من جديد(١٠٤).

ثم يوضّح عثمان علي هُويَّة شخصيات هذا الحزب الديموقراطيِّ مقررًا: أنَّ معظم نواب هذا الحزب ممن يتمسَّكون بالإسلام، لكنَّ زعماءَه أمثال (جلال بايار،

وعندنان مندريس وغيرهما) كانوا من أنصار وقيادات حزب الشعب الجمهوريِّ، وهم كسائر زعماء الحركة الكماليَّة كانوا من الضعف، حيث جرفتهم شخصية أتاتورك وتعاليمه الحزبيَّة التي لا تزال تُسيطر على الفكر التركي، لكن جلال بايار كان أصلاً مدرِّسًا للدِّين، وكان يرتدي زيَّ علماء الدين قبل الانقلاب الكماليِّ. أما عدنان مندريس وأضرابه من زعماء الحزب الديمقراطيِّ فأدركوا أنَّ الشعب التركيَّ في وادٍ وتعاليم أتاتورك في وادٍ آخرَ، فلما انشقوا عن حزب الشعب استغلوا الدين كوسيلة للظفر بأصوات الناخبين، وهم في الوقت ذاته يُعانون في قرارة نفوسهم فراغًا روحيًّا يفصلهم عن الشعب وعن الدين، فهم إذا تحدثوا عن الدين فلا يتحدثون عن عقيدة؛ وإنما رغبةً في الاستغلال. وهم كذلك في مجال السِّياسة الخارجيَّة، وأخذوا يستغلون الدعوة الدينيَّة لإغراء الدول الإسلاميَّة للانضمام لحلف بغداد(١٠٥).

بعد هذا التفصيل يصل عثمان علي إلى ما وراء تصريحات وزير المعارف المذكورة، فيقول: «إنَّ تصريحات وزير المعارف قبل سفره إلى بغداد هي في اعتقادي أكبر تعبير عن رأي الحكومة من تصريحات عدنان مندريس في كراتشي. فلو أنَّ مصر مثلًا انضمَّت إلى حلف بغداد لتغيَّرت وجهة نظر وزير المعارف إلى الطلبة الأتراك في الجامعة الأزهريَّة، واعتبرهم رسلاً – لا مُهَرَّبين – للثقافة الإسلاميَّة، ولكان أكثرَ عطفًا على هؤلاء الطلبة الغرباء الذين يهربون من بلادهم لينهلوا العلم من مصادره الأصليَّة، ولكان أشدَّ حرصًا عليهم؛ لحاجة حكومته إلى مدرِّسين لتنفيذ برنامجها الدينيِّ الجديد»(١٠٦).

ثم يدحض عثمان علي عسل مزاعم وزير المعارف تجاه الطلبة الأتراك في الأزهر، مُبرزًا ومعتزًّا بمكانة الأزهر في وجدان الأتراك أنفسهم، وبمُستوى خرِّيجيه من أبنائهم، وذلك بشهادة بعض كبار كتَّابهم، مثلما ورد في مقال بجريدة وطن – وهي

من صحف استانبول – قبل أنْ يُدلي وزير المعارف بهذه التصريحات، للكاتب أحمد أمين بالمان، وهو من الدونمة – أي اليهود الذين اعتنقوا الإسلام – يصف فيه زيارته لمعهد الأئمة والخطباء بمدينة قونية، وقد أثنى ثناءً طيبًا على أساتذةِ المعهدِ من خرِّيجي الأزهر الشريف. قال الكاتب: لا شكَّ أنَّ الانقلاب الذي قمنا به لن يُحقِّقَ الغرضَ منه ما لم تتمكَّن دوجة كهذه – يعني المعهد – تقوم على الفضيلة والأخلاق، من أن تحتلَّ مكانها اللائق في المجتمع الذي تعيش فيه؛ وذلك لأننا سنتيح الفرصة للطفيليين لاستغلال عواطف الشعب تحت تأثير الرجعية والتعصُّب، كما أننا سنهيِّئُ المجال لسماسرة السياسة لبثِّ الأفكار الفاسدة بين الصفوف والجماهير واستغلال عواطفهم بالخداع والتمويه لتحقيق غاياتهم الوضيعة، وكذلك ستفضل هُوَّة سحيقة بين أصحاب الآراء التقدميَّة المعاصرة وذوي الآراء المُحافظة البالية، وهذه الهُوَّة من شانها أنْ تدعَ الباب مفتوحًا أمام زبانية الشرِّ لبثِّ بذور النفاق والفساد في البلاد[١٠٧].

يضيف الكاتب: إننا لَنحمدُ الله لمعرفتنا أسباب الداء لنقفَ على الدواء، ونقدِّر القيم الرفيعة السامية للمدنيَّة المعاصرة وأثرها الواضح في رجال الدين الصادقين، ونحن ندرك جميعًا هذه القيم سواء كنا من ذوي الثقافة أو من ذوي الوطنيَّة أو المتدينين الزاهدين. وهنا يأتي ذكره وشهادته العينية للأزهر الشريف، حيث يقول: «وبالرغم من أنني لم أتوقَّف على سير الدروس في كلية الإلهيات بجامعة أنقرة، كما أنني لم أتمكَّن من زيارة المعاهد الدينيَّة في غير مدينة قونية، إلا أنني شاهدتُ بعيني في معهد قونية خرِّيجي الأزهر من شبابنا الأتراك وما هم عليه من ثقافة وكمال، وأدركتُ أنهم قدوةٌ حتى يمكنَ الاعتماد عليهم لتكوين النَّشْء»[١٠٨].

بعد هذا المُستوى الذي شاهده أحمد أمين بالمان رأى أنَّ بلاده من خلال المعلِّمين خرِّيجي الأزهر الشريف، قد قطعت شوطًا جديدًا في تعليم وتكوين علماء

دين أكْفاء، يستطيعون أن يحملوا الشعلة التي تضيء السبيل أمام الشعب التركـــيِّ، ليتمكَّن كلُّ مُواطن من التمييز بين الأبيض والأسود، ولكي لا يُترك مجالٌ للسفهاء في استغلال دين الناس ودنياهم[١٠٩].

يتضح ممَّا سبق المكانة السامية التي كان يحتلُّها الأزهر عمليًّا في المجتمع التركي، وأن آثاره كانت باديةً للعيان، ولذا كان هو المقصد الرئيس أمام حكومـــة عـــدنان مندريس في ابتعاث طلابها إليه، واستقدام علمائه ومدرسيه ليعلمـــوهم في المـــدارس التركيَّة، ولم يكن لدى مصر أيُّ مانع من ذلك رغم مواقف تركيا ضد مصالح مصر السياسيَّة، بل حثت الإدارات المصريَّة المختلفة ذات الاختصاص على استثمار ذلك في أقرب وقت ومن أقصر الطرق. لكن انصـــاعت الحكومـــة التركيَّـــة للمواقـــف السياسيَّة، وعدلت عما كانت قد صرَّحت به وعزمت عليه، وقد وضح ذلك وبيّنـــه القائم بأعمال السفارة المصريَّة في أنقرة، ودحض المزاعم التي وردت على لسان وزير المعارف التركي.

مع ذلك، طلبت السفارة المصريَّة من الخارجيَّة المصريَّة موافاتها ببعض البيانات عمَّا يأتي:

١- معيشة الطلبة الأتراك الذين يتعلمون في الأزهر الشريف، إذ ربما كانوا يحصلون على نفقات معيشتهم من بعض المصادر الخيرية كوزارة الأوقاف.
٢- نوع وثائق السفر التي يحملها هؤلاء الطلاب، وهل تقوم القنصـــلية التركيَّـــة بالقاهرة بتجديدها عن انتهاء صلاحيتها أو لا.

وذلك حتى يتمَّ إبلاغها إلى وزارة الخارجيَّة التركيَّة في حـــال كانـــت هـــذه البياناتُ تدحض ما جاء على لسان وزير المعارف التركي[١١٠].

على القدر الذي سُرّت به الخارجيَّة المصريَّة من شأن هذا التطوُّر الجديد في سياسة تركيا تجاه التعليم الديني لديها، فإنه قد هالَها وأزعجَها تصريحاتُ وزيرِ المعارف التركيِّ عن الطلبة الأتراك في الأزهر الشريف. ولذلك فإنها خاطبت كلًّا من إدارة الأبحاث بالخارجيَّة والأزهر الشريف لتفيد كلُّ جهة فيما يتعلَّق بها، لا سيما بيانات الطلبة الأتراك الذين يدرسون في الأزهر.

ومن جانبها أفادت إدارة الأبحاث بالخارجيَّة في ١٨ أبريل/ نيسان ١٩٥٦م بما يأتي:

١– أنَّ الطلبة الأتراك الموجودين بالأزهر يعيشون على نفقة الأزهر، حيث تُصرف لهم إعانة شهريَّة مقدارها نحو خمسة جنيهات من ميزانية الأزهر.

٢– أنَّ السفارة التركيَّة لا تجدِّد للطلبة المذكورين جوازات سفرهم؛ لإرغامهم على السفر إلى تركيا، الأمر الذي استدعي مَنْحَهُمْ إقامةً في مصر لتسهيل مهمتهم التعليميَّة، ولإعطائهم الفرصة لمُواصلة دراستهم الدينيَّة تمشيًا مع السِّياسة الرامية إلى إتاحة الفرصة لتلقِّي المسلمين من جميع أنحاء العالم ثقافةً مصريَّةً دينيَّة[١١١].

أما الأزهر الشريف، فإنَّه تلقى خطابًا من الخارجيَّة المصريَّة في ١٦ أبريل/ نيسان ١٩٥٦م بما ورد في تقرير السفارة المصريَّة بأنقرة، وركَّزت على نقاطٍ مهمَّة، هي:

١– أنَّ تطورًا جديدًا جَدَّ في سياسة تركيا الدينيَّة بهدف تصحيح مبدأ العلمانيَّة (فصل الدين عن الدولة) المعمول به في تركيا وقتذاك؛ بهدف ربط الشعب التركيِّ بثقافته الروحيَّة والدينيَّة.

٢- شعور الحكومة التركيَّة بمدى خطورة الفراغ النفسيِّ والروحيِّ لدى مُواطنيها بعد حرمانهم من التعليم الدينيِّ نحو عشرين عامًا، وعليه قرَّرت إعادة التعليم الدينيِّ في المدارس التركيَّة.

٣- أنَّ الحكومة التركيَّة تسعى بجديَّة لإيجاد عددٍ كافٍ من المدرِّسين (من داخل تركيا وخارجها) الذين سيقومون بتعليم الدين في مدارسها.

٤- مضمون تصريحات وزير المعارف التركيِّ عن الطلبة الأتراك في الأزهر الشريف.

٥- إشادة الكاتب التركيِّ الكبير أحمد أمين بالمان بخرِّيجي الأزهر من الأتراك، وكونهم قدوةً حسنةً يمكن الاعتماد عليهم في تكوين النَّشْء.

وبناءً على ما سبق، رَجَت الخارجيَّة المصريَّة من الأزهر الحصولَ على بياناتٍ تتعلَّق بـ:

١- معيشة الطلبة الأتراك الذين يتعلَّمون في الأزهر الشريف، وكيفيَّة الحصول على نفقات معيشتهم.

٢- نوع وثائق السفر التي يحملونها، وهل تقوم القنصليَّة التركيَّة بالقاهرة بتجديدها عن انتهاء مدة صلاحيتها[١١٢]؟

قام مجلسُ إدارة الأزهر بدراسة الموضوع وبحثه بعنايةٍ بين إداراته المختلفة، لا سيما المتعلِّقة بطلبة البعوث الإسلاميَّة، ورَدَّ وكيلُ الأزهر الشيخ الحسيني سلطان على الخارجيَّة المصريَّة في الأول من مايو/ أيَّار ١٩٥٦م يفيد أنَّ الأزهر الشريف من خلال قسم مراقبة البعوث الإسلامية فيه يؤكِّد أنَّ الطلاب الأتراك الذين يدرسون بالأزهر الشريف يعيشون في رغدٍ من العيش كغيرهم من طلبة البعوث الأزهريَّة، وأنَّ الأزهر يوفِّر لهم السكنَ الصحيَّ المُريح، ويُعين كلَّ طالبٍ بإعانةٍ ماليَّةٍ تكفل له الحياة الطيبة الكريمة، وأنَّ هذه الإعانة تُصرف له شهريًّا من ريع رواقه (رواق الأتراك).

هذا من ناحية السكن والمعيشة، أمَّا ما يتعلَّق بوثائق السفر التي يحملها الطلابُ الأتراك، فقد أكَّد الأزهر للخارجيَّة المصريَّة أنها جوازاتُ سفرٍ صادرةٌ من الجهات المختصَّة في الحكومة التركيَّة، وأنها تُجَدَّد عند انتهاء مدتها من القنصلية التركيَّة في مصر لغير المطلوب للتجنيد، أمَّا المطلوب للتجنيد فإنه يتقدَّم بطلب تأجيل خدمته العسكريَّة من بلاده، وقد يُجاب طلبه أو يُهمل. وبعد حصول الطالب التركيِّ على الموافقة بالتأجيل من قبل حكومته فإنه يتقدَّم لقسم الإقامة بوزارة الداخليَّة المصريَّة لتجديد إقامته على أساس أنه أصبح من الطلبة المتفرِّغين للدراسة[١١٣].

لا بدَّ أنَّ هذه الردود قد أثلجت صدر الخارجيَّة المصريَّة؛ لأنها تدعم موقفها تجاه نظيرتها التركيَّة وتحفُّظها من الحرج. وتنفيذًا لذلك نقلت ردّ الأزهر إلى سفارتها في أنقرة في ١٥ مايو/ أيَّار ١٩٥٦م، بناءً على طلب القائم بأعمال السفارة في رسالته المؤرَّخة في ٣٠ مارس/ آذار ١٩٥٦م؛ لإبلاغ المختصِّين في الخارجيَّة التركيَّة بدحض تصريحات وزير المعارف المذكور آنفًا[١١٤]، لا سيما وأنَّ الأمر تطوَّر ولم يقفْ عند هذه التصريحات، وإنما تردَّدت أصداؤه في أروقة المجلس الوطني، الذي استدعى وزيرَ المعارفِ التركيَّ في نهاية أبريل/ نيسان ١٩٥٦م؛ لبحث هذه الأزمة، وكيفيَّة إمكان هؤلاء الطلاب من أداء الخدمة العسكريَّة، وفي هذا الشأن أعرب وزيرُ المعارف لأعضاء المجلس أنَّ حكومته تدرس مدى إلحاق قانون الخدمة العسكريَّة بهم[١١٥].

خامسًا- اتِّهام تركيا لطلابها في الأزهر بالانضمام للشيوعية:

لم تتوقَّف تداعيات أزمة الطلبة الأتراك في الأزهر على ما ألصقه بهم وزيرُ المعارف من التُّهم التي أشرنا إليها، وإنما تطوَّرت الاتِّهامات ارتباطًا بالمواقف السياسيَّة إقليميًّا ودوليًّا؛ ففي ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧م أرسلت السفارةُ المصريَّةُ بأنقرة

إلى خارجيتها رسالةً سريَّةً تُخبرها أنه أثناء المناقشة التي جَرَتْ قبل يومين من كتابة هذه الرسالة أمام لجنة الميزانيَّة التابعة للجمعيَّة الوطنية التركيَّة بشأن ميزانيَّة إدارة الشؤون الدينيَّة التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، تعرَّضت المُناقشة للطلبة الأتراك الذين يدرسون في الأزهر، وقالت جريدة "استانبول" التي تصدر باللغة الفرنسيَّة على لسان أحد النواب الأتراك (رفعت اكسوي) الذي كرَّر سفر هؤلاء الطلاب إلى مصر خلسة، وأضاف: «أنَّ تقارير سلطات الأمن تدلُّ على أنَّ معظم الذين سافروا إلى مصر لتلقِّي العلم في الأزهر قد تسمَّموا بالأفكار الشيوعيَّة، وبات من المُنتظر أن يصيروا عملاء لها، حتى إذا ما عادوا إلى بلادهم استطاعوا أن يبثُّوا الدعاية الماركسية تحت ستار الدين»[١١٦].

حيال هذا التطوُّر الجديد، لا بدَّ وأنْ تتخذ الخارجيَّة المصريَّة إجراءاتٍ تُوافق حجمه، من خلال تحرياتٍ دقيقةٍ عن هؤلاء الطلاب قامت بها الأجهزة المختصَّة بالدولة المصريَّة وقام بها الأزهر نفسه، بعدما أخبرته الخارجيَّة بفحوى الاتِّهامات الجديدة برسالةٍ سريَّةٍ في ٢١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧م، وطلبت منه مُوافاتها ببياناتٍ وافيةٍ عن هؤلاء الطلبة؛ حتى يتسنَّى لها مُواجهة ما تُثيره الصحافة والسلطات التركيَّة من دعايات أمام الرأي العام التركيِّ[١١٧].

اهتمّ الأزهر بما طُلب منه، حيث أعدَّ قائمة[١١٨] بأسماء وبيانات كلِّ الطلبة الأتراك الذين يدرسون في الأزهر بجهاته المُختلفة، وأرسلها إلى الخارجيَّة المصريَّة في ١٣ فبراير/ شباط ١٩٥٧م، مؤكدًا أنَّ هؤلاء الطلاب الأتراك المذكورة أسماؤهم في الكشف لا يشتغلون بغير طلب العلم، وليس لهم أيُّ نشاط من أيِّ لونٍ آخرَ بعد تحرياتنا الدقيقة عنهم، وبعد تقرير شيخ رواقهم عنهم[١١٩].

في الشهر التالي، وتحديدًا في ١١ مـــارس/ آذار ١٩٥٧م، ردَّت الخارجيَّـــة المصريَّة على سفارتها في استانبول بشأن الاتِّهامات بالشيوعيَّة والعمالة، وأفادت أنـــه قد ثبت لدى الخارجيَّة بعد التحريات الدقيقة أنَّ الطلاب المذكورين لا يشتغلون بغير طلب العلم، وليس لهم أيُّ نشاط أو اتِّجاهات شيوعية. ورَجَتْ الخارجيَّة من سفارتها أنْ تتخذَ اللازم بما تراه مناسبًا لمواجهة المزاعم التي تثار بهذا الشأن[١٢٠].

بخصوص ما قامت به السفارة المصريَّة في أنقرة للرد على هذه المزاعم، جمـــع لقاءٌ في أبريل/ نيسان ١٩٥٧م القائمَ بأعمال السفارة المصريَّة (عثمان علي عســـل) بالسيد محمود ديكرديم مدير الإدارة الثانية بوزارة الخارجيَّة التركيَّة التي تعدُّ شـــؤون مصر من اختصاصاتها، وأبلغ عثمانُ علي هذا المديرَ أنَّ السلطات المصريَّة المُختصَّـــة أجْرَت التحريات اللازمة عن الطلبة الأتراك الذين يدرسون في الأزهر، وثبت لديها أنهم لا يشتغلون بأيِّ عمل سياسيٍّ، وأنهم يُكرِّسون حياتهم لتلقِّي العلـــم، وأنَّ هـــذا ينفي ما جاء على لسان بعض النواب في جلسة الجمعيَّة الوطنيَّة يوم ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧م عند مُناقشة ميزانيَّة إدارة الشؤون الدينيَّة.

في المقابل أبدى ديكرديم ارتياحه لهذا التأكيد. وقام عثمان علـــي بتســـليمه قصاصة جريدة استانبول التي نشرت الخبر بناءً على طلبه. ولَّما كان ديكرديم قد سبق له العملُ بالسفارة التركيَّة بالقاهرة لمدة خمس سنوات بين عامي (١٩٤٩–١٩٥٤م) فقد استطرد الحديث بينه وبين عثمان علي عن موضوع الطلبة الأتراك في الأزهـــر، ولا سيما اتِّهامات وزير المعارف التركي المزعومة نحوهم. وأبدى عثمان علي استنكار مصر لهذا الأسلوب؛ لأنَّ هؤلاء الطلبة يدخلون مصر بجوازاتِ سفرٍ رسميَّة، ويحصلون على راتبٍ شهريٍّ مُناسب، فضلاً عن السكن الذي يوفِّره لهم الأزهر الشريف.

كان ردُّ ديكرديم إيجابيًّا نوعًا ما، حيث أكَّد أنَّ موقف مصر والأزهر لا غبارَ عليه، وقال: إنَّ المقصود بسفرهم خلسةً أنهم يُسافرون بقصد الحجِّ مثلًا، ثم يسافرون من الحجاز إلى مصر لتلقِّي العلم دون علم السلطات التركيَّة، وأنَّ وزارة المعارف التركيَّة يهمُّها أنَّ طلابها لا يلتحقون بالأزهر إلا بعد حصولهم على شهادة التعليم المتوسِّطة (الثانويَّة). هنا انتهزها عثمان علي فرصةً وردَّ على ديكرديم قائلًا: «إذا كان الأمرُ كذلك، فالأفضل أنْ تتقدَّم السفارة التركيَّة بالقاهرة أو وزارة الخارجيَّة التركيَّة بمذكِّرة تشرح فيها وجهة نظرها حول الطلبة الأتراك؛ لأنَّ الأزهر الشريف بوصفه أكبرَ جامعةٍ إسلاميَّةٍ لا يستطيع أن يغلق أبوابه في وجه أيِّ مسلم يريد أنْ يستوفيَ تعليمه الديني، بدلًا من الإدلاء بتصريحاتٍ عامَّةٍ يُفهم منها المساس بالأزهر الشريف»[١٢١].

في حين استبعد ديكرديم أنْ يكونَ لهؤلاء الطلبة نشاطٌ سياسيٌّ شيوعيٌّ، فإنه ذكر أن لبعضهم نشاطًا سياسيًّا آخر لَحَظَه بنفسه أثناء عمله بالقاهرة، وتمثّل في أنه كان لبعض هؤلاء الطلاب صلةٌ بجماعة الإخوان المسلمين، وكانوا يحضرون إلى السفارة التركيَّة ويطعنون في النظرة الأتاتوركيَّة للدين، وأنَّ هذا الأمر كان يُغضب المسؤولين الأتراك المتمسِّكين بتعاليم أتاتورك، الذين يؤمنون بمبدأ العلمانيَّة وفَصْل الدين عن الدولة[١٢٢].

وفي إطار جهود السفارة المصريَّة أيضًا لتوضيح حقيقة الأمور للمسؤولين الأتراك، التقى القائمُ بالأعمال في بدايات يونيو/ حزيران ١٩٥٧م، بقاسم جوليك – سكرتير عام حزب الشعب الجمهوريِّ الذي يرأسه وقتذاك عصمت إينونو، في حفلة استقبال أقامها سفيرُ باكستان لوفد برلمانيٍّ باكستاني. وذكر أنَّ جوليك انفرد بالسيد عثمان علي، ذاكرًا له أنه يصغي من حينٍ لآخرَ إلى الإذاعة المصريَّة، ويستمع

إلى تلاوة القرآن الكريم، وأنه مُعجب بأصوات المُقرئين المصريين. وأبدى جوليك رغبته في الحصول على تسجيلين لاثنين منهما دون أن يحدِّدهما. واستطرد جوليك الحديث عن المصاحف الشريفة، مقرِّرًا أنَّ مصر تتميَّز بأنها تطبع المصحفَ بشكلٍ واضح، وأنه يأمل أنْ يحصلَ على نسخةٍ من مصحفٍ مطبوعٍ في مصر بحروفٍ واضحةٍ كبيرة.

حيال ذلك، أعرب عثمان علي لوزارته مدى إعجابه واغتباطه وسروره لطلبات جوليك، واصفًا إياه أنه من أقطاب تركيا المعدودين وأكثرهم نشاطًا، وكان من أكثر المُحاربين للدين الإسلامي ومن أشدِّهم اضطهادًا المسلمين. كما اعتبره عثمان علي الزعيم المنتظر لحزب الشعب الجمهوريِّ بعد عصمت إينونو، وقَدَّر عثمان علي حنين جوليك إلى الإسلامَ وتأثُّره بتلاوة القرآن الكريم من كبار المُقرئين المصريين، مقررًا أنَّ جذوة الإسلام لا تزال باقيةً في نفوس الأتراك وإن كان يُخفيها رمادُ الثورةِ الكمالية المفتعلة. ورجَا عثمان علي من وزارته تحقيقَ رغبات قاسم جوليك، ومُوافاة السفارة بأقرب فرصةٍ بأشرطة تسجيلٍ لتلاوة القرآن من بعض المشاهير، وبنسخة من المصحف[١٢٣].

لم تكنْ هذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها عثمانُ علي قاسمَ جوليك، فقد سبق وأنْ التقيَا وتحدَّثَا في مُناسباتٍ مختلفةٍ عن بعض الشؤون الدينيَّة، وبدَى لعثمان علي أنَّ جوليك كثيرُ الرغبة في الاطلاع، وأنه يقرأ كتب التفسير القديمة، وفي إمكانه أنْ يتحدَّث اللغة العربيَّة الفصحى، وكان يمدّه في بعض الأحيان ببعض الكتب التي ترسلها الخارجيَّة المصريَّة إلى سفارتها في أنقرة[١٢٤].

استجابت الخارجية المصرية لطلبات سفارتها في أنقرة، وأرسلتها إليها في ١٠ أغسطس/آب ١٩٥٧م[١٢٥] بعد مخاطبة كل من الأزهر الشريف ووزارة الإرشاد[١٢٦].

وهكذا، فإنه من خلال جهود الخارجيَّة المصريَّة والأزهر الشريف والسلطات المصريَّة المختصَّة يتأكَّد بُطلان مزاعم وزير المعارف التركيِّ وبعض النواب الأتراك حول الطلبة الأتراك في الأزهر، ويتضح مدى متانة الموقف المصريِّ وسلامته، وقد شهد بذلك بعض المسؤولين الأتراك أنفسهم، كما اتضح مثلًا من شهادة مدير الإدارة الثانية في الخارجيَّة التركيَّة المسؤولة عن متابعة الشؤون المصريَّة. والأجمل في كينونة الشخصية المصريَّة أنها لم تُضخّم المزاعم التركيَّة، ولم تستغلّها في شخوص هؤلاء الطلاب، بل دافعت عنهم، وحافظت عليهم، ويسَّرت إجراءت تجديد قبولهم وإقامتهم[١٢٧] حتى إتمام مراحلهم التعليميَّة في الأزهر الشريف.

سادسًا- أهداف ومآلات اتِّجاه تركيا للعراق بديلا عن مصر في التعليم الديني:

وردت إشاراتٌ فيما ذكرنا آنفًا أنَّ تركيا ولَّت وجهها شطر العراق للاعتماد على مدرِّسيه في تدريس العلوم الإسلامية واللغة العربيَّة في المدارس التركيَّة بعد إثارة أزمة الطلبة الأتراك في الأزهر الشريف. وبالفعل أوفدت أنقرة إلى بغداد وفدًا ثقافيًّا تركيًّا برئاسة وزير المعارف (أحمد أوزيل) في ٢٢ مارس/آذار ١٩٥٦م تطلبُ من العراق عقدَ اتفاق ثقافيٍّ بين البلدين فحواه إمداد العراق لتركيا بمدرِّسين للغة العربيَّة في المرحلة الثانوية تمهيدًا لتنفيذ البرنامج الدينيِّ الجديد[١٢٨]. فلماذا العراق تحديدًا؟

منذ انتهاء مُشكلة الموصل سنة ١٩٢٦م[١٢٩] وحتى سقوط المَلكيَّة في العراق سنة ١٩٥٨م كانت العلاقاتُ التركيَّةُ العراقيَّة أحسنَ حالًا من العلاقات التركيَّة المصريَّة، وترتَّب على ذلك تلاقي كلا البلدين في عدد من القضايا المُشتركة وعقد الاتِّفاقيَّات والمُعاهدات كـ «اتفاقيَّة الصداقة وحسن الجوار» المُبرمة في ١٩٤٦م[١٣٠]، و«اتِّفاقيَّة التحالف» المعقودة ٢٤ فبراير/شباط ١٩٥٥م التي كانت

نواةً لحلف بغداد لتدخلَ به العلاقات التركيَّة العراقيَّة مرحلةً جديدةً على الصعيد الرسمي[١٣١].

يبدو لي أنَّ العراق لم يكنْ بعيدًا عن جذب وترغيب تركيا في أنْ يكون المدرس العراقيُّ بديلاً لنظيره المصري، وذلك استمرارًا لسياسة العداء التي انتهجتها حكومة نوري السعيد[١٣٢] ضد مصر وعبدالناصر[١٣٣] آنذاك، ولهذا يكون العراق هو البديلُ الأمثلُ لمصر في تدريس العلوم الإسلاميَّة واللغة العربية في المدارس التركيَّة، مع علمها أنَّ مصر هي الأجدر في العالم الإسلاميِّ في هذا المجال بفضل الأزهر الشريف.

على أية حالٍ، فإنَّ ما تمَّ بين العراق وتركيا في هذا الشأن كان محدودًا جدًّا؛ حيث اتفق بعد زيارة الوفد الثقافيِّ التركيِّ في ٢٢ مارس/آذار ١٩٥٦م، أن ترسل تركيا كلَّ عام نحو عشرة من بين خرِّيجي كلية الإلهيات والمدرسين في معاهد الأئمة والخطباء ليتعلَّموا اللغة العربيَّة[١٣٤]. لكن الواقع العراقي وضع مسؤوليه في حرج أمام نظيره التركي، نظرًا لتدنِّي مُستوى التعليم في العراق آنذاك مقارنةً بمصر، وارتفاع نسب الأميَّة فيه بشكلٍ كبير[١٣٥]، ومحدوديَّة الخيارات في الأقلية السنّية من عرب العراق؛ إذ إنَّ الغالبية كانت تتكوَّن من الشيعة والكُرد مجتمعين داخل العراق.

لذلك، اضطر العراق أن يستعين بخبرة مصر في هذا المجال ليدرب عليه مدرسيه قبل إيفادهم إلى تركيا، وطلب ذلك رسميًّا في خطاب من سفارته بأنقرة إلى نظيرتها المصرية في أبريل/نيسان ١٩٥٦م. وفي ١٨ من الشهر نفسه أبلغت السفارة المصرية بأنقرة خارجيتها أنَّ الملحق الثقافيَّ بالسفارة العراقيَّة يطلب من مصر موافاة العراق ببرامج التعليم الدينيِّ بالمرحلة الثانويَّة الأولى بالمدارس المصريَّة[١٣٦].

ومع إدراك مصرَ لمآلات تطورات العلاقات التركيَّة العراقيَّة آنذاك، من حيث كونها لبنةً إضافيَّة دعمًا للمشاريع الغربيَّة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها تعاملت

بشفافية مع طلب العراق مثلما أعلنت قبل ذلك استعدادها الكامل لمساعدة تركيا في المجال نفسه قبل إثارة أزمة وزير المعارف التركي لأزمة الطلبة الأتراك في الأزهر؛ لأنها كانت لا تزال تعتقد أنَّ عودة التعليم الدينيِّ في تركيا سيكون عاملاً من عوامل تقليص الارتماء التركيِّ في الأحضان الغربيَّة، ولذلك طلبت الخارجيَّة المصريَّة من وزارة التربية والتعليم المصريَّة في ٣ مايو/أيَّار ١٩٥٦م مُوافاتها ببرامج التعليم الدينيِّ بالمرحلة الثانويَّة الأولى بالمدارس المصريَّة[١٣٧].

يتمُّ ذلك وسط استمرار حالة الشك والرِّيبة وعدم الثقة بين مصر وتركيا، لكنَّ تطوُّرات الأحداث السياسيَّة بين البلدين عطَّلت هذه المشاريع حتى الانقلاب على حكومة مندريس عام ١٩٦٠م؛ فمصرُ مساندةٌ لليونان في القضيَّة القبرصيَّة[١٣٨]، وتركيا داعمةٌ للدول الغربيَّة ضد مصر في تأميمها للشركة العالميَّة لقناة السويس في ٢٦ يوليو/تموز ١٩٥٦م، رغم عدم ملكيَّة تركيا لأيِّ أسهم في القناة، وطالبت مصر بالالتزام باتفاقيَّة القسطنطينيَّة ١٨٨٨م[١٣٩]، وحتى لما أدانت تركيا العدوان الثلاثيَّ على مصر، وطالبت المُعتدين بالانسحاب، وسحبت سفيرها من تلِّ أبيب، وخفَّضت تمثيلها الدبلوماسيَّ لدى الكيان الصهيونيِّ[١٤٠] – رأى البعضُ أنَّ هذا الموقف لم يكن خالصًا لأجل مصر والعرب أو لم يكن بدوافعَ تركيَّةٍ داخليَّةٍ، وإنما كان بتوجيهٍ مباشرٍ من الولايات المتحدة لتركيا منفذةً سياستها في الشرق الأوسط؛ لإعادة ثقة العرب بتركيا التي تزعزعت بسبب الارتماء في أحضان السياسة الغربيَّة[١٤١]. ظهر ذلك جليًّا بمُوافقة تركيا على مشروع أيزنهاور[١٤٢] في ٩ مارس/ آذار ١٩٥٧م، وأيَّدته بقوة، وهاجمت مصر وبقيَّة الدول العربيَّة الرافضة للمشروع هجومًا عنيفًا[١٤٣]، حتى إنها تحرَّكت فعلاً للاعتداء على سوريا عسكريًّا بقراراتٍ من حلف بغداد، لكنها أُحبِطت بفضل التحرُّكات العسكريَّة المصريَّة الكبيرة لمُساندة سوريا[١٤٤]، وطبيعيٌّ ألا ترتاح

تركيا للوحدة المصريَّة السوريَّة (١٩٥٨–١٩٦١م)[١٤٥]، وكانت أول دولةٍ تعترفُ بالنظام السوريِّ عقب فشل الوحدة، ممَّا حدَا بمصر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسيَّة مع تركيا حتى نجاح الانقلاب العسكريِّ في تركيا ١٩٦٠م في إسقاط حكومة مندريس، وترحيب مصر به واعترافها بالنظام الجديد بعد أربعة أيام من الانقلاب[١٤٦]، لتستمر العلاقات المصريَّة التركيَّة في تقلباتها حسب المصالح والتطوُّرات.

الأمر نفسه في العلاقات العراقيَّة التركيَّة التي أخذت في التدهور من عام ١٩٥٧م[١٤٧]، وازدادت مع نجاح ثورة ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٨م العراقيَّة بدعم مصريٍّ، وفتح العراق صفحةً تعاونيَّةً جديدة مع مصر. في ضوء ذلك أمست مساعي تركيا بالاعتماد على العراق في تدريس اللغة العربيَّة بالمدارس التركيَّة في خبر كان[١٤٨]؛ إذ لم تُثمر زيارة الوفد الثقافيِّ التركي للعراق في مارس/ آذار ١٩٥٦م – المشار إليها سابقًا – إلا بنتائجَ محدودةٍ قصيرة العمر.

سابعًا- تقييمُ مصرَ للأوضاع الدينية والسياسية في تركيا:

بعد كلِّ تلك الأحداث والتطوُّرات التي واكبت أزمة الطلبة الأتراك في الأزهر الشريف، طلبت الخارجيَّة المصريَّة من عثمان علي القائم بأعمال سفارتها في أنقرة في ٢٠ مايو/أيَّار ١٩٥٧م موافاتها بدراسةٍ عن العلاقات الثقافيَّة بين مصر وتركيا، وما تراه السفارة من مُقترحات بشأنها[١٤٩]. استجاب عثمان علي، وأرسل الدراسة إلى خارجيته بعد ثمانية عشر يومًا من تاريخ الطلب، أي في ٧ يونيو/حزيران ١٩٥٧م، مقرِّرًا فيها بعض الحقائق والقضايا المهمَّة، التي رأى منها سلامة الموقف المصريِّ وسفارته في أنقرة في كلِّ خطوة اتُّخِذَت وفي كلِّ إجراء تمّ. حيث قرَّر أن ما كان مُتبقيًا من حجم العلاقات الثقافيَّة بين مصر وتركيا «متمثل في الطلبة الأتراك الذين يدرسون وينهلون من أكبر جامعة للثقافة الإسلاميَّة، وهي الأزهر». وأضاف أنَّ

هؤلاء الطلبة الذين يفرُّون من بلادهم ويتعرَّضون لاضطهاد حكوماتهم، إنما هم بمثابة الجذوة التي تعلو رماد الثورة الكماليَّة المفتعلة التي حاولت أن تفصل تركيا عن سائر العالم الإسلامي(١٥٠).

وبخصوص وضع الدين في نفوس مجمل الأتراك، وأثر الإجراءات الأتاتوركيَّة، كشف عثمان علي عن مظاهرَ مجتمعيَّةٍ إيجابيَّةٍ تشير إلى أنَّ ما قامت به مصر حيالهم هو الأصلح لهم ولشعوب المنطقة كلها، حيث ذكر أنَّ التقارير أكَّدت أنَّ تعاليم أتاتورك التي يعتنقها جيلٌ من الأتراك لا يتجاوزون عشرين ألفًا يقيمون في المدن، وأنَّ هذه التعاليم في وادٍ والكتل الشعبيَّة الإسلاميَّة التي تتمثَّل في القرويين الذين يعيشون في أعماق الأناضول في وادٍ آخر، وأنَّ الجيل المؤمن بتعاليم أتاتورك يَقبض على زمام الأمور في تركيا.

وأوضح عثمان علي ما جَنَتْهُ الأتاتوركيَّة على كينونة الدولة التركيَّة جعلها «دولة ضالة»، بعد قيام هذه القلة القليلة بقطع صلة تركيا بماضيها وتراثها القديم وثقافتها الروحيَّة، حتى صارت تركيا دولةً لا مثيلَ لها في التاريخ؛ فمن ناحية، فإنَّ النزعة الأوروبيَّة استبدَّت بها فتهالكت واندثرت شخصيتها، ولم تصبح دولةً غربيَّة، إذ لم تلحق بالغرب ولم تُسهم وتتفاعل مع تطوُّره الحضاري. ومن ناحية أخرى، لم تُدرك كما أدركت اليابان مثلًا: أنَّ تمسُّكَها بتراثها الروحيِّ ومقوِّمات حضارتها القديمة لا تَحُول دون نجاحها في المضمار الماديِّ للحضارة الأوروبيَّة، بل لم تدرك أنَّ الحرص على هذا التراث مَهْمَا كانت قيمته هو القوة الدافعة للتطور. وعليه أدركت تركيا أخيرًا أنها تسير في الطريق الخطأ، فتفوُّق الحزب الديمقراطي في الانتخابات العامة كان وراءه دعوته إلى العودة إلى الدين(١٥١).

وعلى صعيد السياسة الخارجيَّة لتركيا أفاد عثمان علي أنها أدركت أخيرًا أنها لن تنجح في إقامة نظام دفاعيٍّ لمنطقة الشرق الأوسط بأفكارٍ غربيَّة، وبرهن على كلامه بأنَّ كبار المسؤولين في تركيا عادوا يتحدثون عن الروابط الثقافيَّة والصلات الروحيَّة القائمة بينها وبين العالم الإسلاميِّ والعربيِّ. واستدلَّ بتصريحات رئيس الوزراء عدنان مندريس في بغداد وهو في طريقه إلى كراتشي التي قال فيها: «لقد فرض أتاتورك مثلا الموسيقى الغربيَّة على الأتراك، وظنَّ أنه يستطيع أن يُلغي بجرَّة قلم الموسيقى الشرقيَّة التي تعبِّر عن نفس التركي، ولكنَّ هذه الموسيقى الشرقيَّة لا تزال تفيض بالحياة في هذه البلاد، وهي أكثر انتشارًا في تركيا في مجموعها من الموسيقى الغربيَّة»، وأن الأوبرا الغربيَّة لا تؤدِّي ما تؤدِّيه الأوبرا التركيَّة التي يفيض صوتها بالحنين إلى الشرق وتهزّ مشاعر الملايين من الأترك.

هنا، يقرِّر عثمان علي القاعدة التي ينبغي أن تبنيَ مصرُ عليها مستقبل الثقافة بينها وبين تركيا، حيث قال: «إنَّ تركيا بلد شرقي وإن تنكَّرت للشرق، وهي بلد إسلامي وإن تخلَّت عن الإسلام، ولا بدَّ من أن يرتدَّ الشعب التركيُّ – طال الأجل أم قصر– إلى ذاته في يوم من الأيام». وأضاف: إنَّ واجبَ مصر حيال ذلك يتلخَّص في العمل على إعادة الصلة بين الشعب التركيِّ وتراثه القديم، وأنَّ هذا ليس بهدفٍ سهل المنال، وإنما هو غايةُ السِّياسة بعيدة المدى، تحتاج مصر في تنفيذها إلى وقت طويل، وحذر بالغ، وانتهاز للفرص المُلائمة، لا سيما بعدما حدَّدت تركيا «العلمانيَّة» بتعريف جديد تعني أن فصل الدين عن الدولة يُطبق على الدولة دون الشعب؛ لأنَّ تطبيقه بالمعنى السائد في الأذهان يُفضي إلى حرمان الشعب من حريته ضميره وإلى تقصير الدولة في المحافظة على الدين الذي يعتنقه الشعب التركي بأسره. ولذلك «كان من الطبيعيِّ أن تتجه الأنظار إلى مصر؛ فهي زعيمة العالم الإسلامي، وهي مقرُّ

الجامعة الأزهريَّة، أكبر وأعرق مركز للثقافة الإسلاميَّة، فهي تبعث بالمدرِّسين إلى الدول العربيَّة لتنهض بمستواهم الثقافيِّ، كما تُرسل البعوث الدينيَّة في أنحاءٍ مختلفةٍ من العالم لتبصير المسلمين بهدي القرآن الكريم وبتعاليم الدين الإسلاميِّ الحنيف»[١٥٢].

لقد تجمَّعت عدة عواملَ رآها القائم بالأعمال المصريِّ محفِّزة لتوطيد العلاقات الثقافيَّة بين مصر وتركيا، منها: تجمُّع رغبتين، الأولى في رغبة الحكومة المصريَّة سحب نظيرتها التركيَّة من كلاليب السياسة الغربيَّة تجاه الشرق الأوسط وتحويل وجهتها إلى العالمين العربيِّ والإسلاميِّ. والثانية في رغبة الحكومة التركيَّة تعليم الدين واللغة العربيَّة في مدارسها. هنا ساءل عثمان علي نفسه عن الدور الذي تستطيع مصر أن تضطلع به وإمكان تحقيقه لكسر حالة الفتور التي تسود علاقة البلدين بسبب مستجدَّات المواقف السياسيَّة في الشرق الأوسط. ورأى أنَّ الإجابة تكون بأنْ تعمل مصر على تقوية المركز الداخليِّ لحكومة الحزب الديمقراطيِّ بعدما اتجهت إلى الاستعانة بمصر في هذا السبيل؛ لتفويت الفرصة على المعارضة التركيَّة التي لن تألوَ جهدًا في استغلال الفرصة لاتِّهام حكومتها بالرجعيَّة والتخاذل. وكانت الرؤية أنَّ نجاح حكومة الحزب الديمقراطيِّ في تنفيذ برنامجه الدينيِّ تمهيدٌ لخروج تركيا من العزلة التي فرضتها على نفسها وفصلتها عن سائر العالم الإسلاميِّ أكثر من ربع قرن.

يُضاف إلى ما سبق ما يجمع الشعبين المصريَّ والتركيَّ من الوشائج الدينيَّة والتاريخيَّة، فمصرُ لا تدخل في زمرة الشعوب العربيَّة التي يعتقد الشعب التركيُّ أنها خانته في الحرب العالميَّة الأولى. هذا الودُّ يتجسَّد أمام الجميع في المناسبات الجماهيريَّة، كما اتضح في أجواء مباراتي كرة قدم بين تركيا ومصر في القاهرة في ٥ أبريل/ نيسان وفي استانبول في ٢٠ مايو/ أيَّار ١٩٥٧م، حيث شاعت المودَّة التي تربط الشعبين المصريَّ والتركيَّ، هذه المودَّة التي دفعت أحد كبار موظَّفي وزارة الخارجيَّة التركيَّة

لأنْ يلفت نظر عثمان إلى حرص عدد من القرويين الأتراك على حضور مباراة مصر وتركيا التي جرت في استانبول؛ نظرًا لمكانة مصر في وجدانهم(١٥٣).

في الوقت نفسه رأت مصر أنَّ عدنان مندريس نفسه يشتغل على هذه السياسة كأداة تهيِّئُ له نجاح حزبه في الانتخابات العامَّة القادمة. وهي – على أيِّ حال – دليلٌ على تعلُّق الشعب التركيِّ بدينه، وأنَّ نجاح الحزب الديموقراطيِّ في الانتخابات التي تُجرى في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٧م، من شأنه تقوية العناصر المتديِّنة من أعضاء الحزب، وتثبيت ما أمكنها من استفادته من مقوِّمات الدين. كما أنَّ من شأن التفاهم بين مصر وتركيا أن يشدَّ من أزر هؤلاء ويُغريهم بالضغط على حكومتهم لانتهاج سياسةٍ إسلاميَّة. في هذه الحالة، من المتوقَّع أنْ تُتاح الفرصة للسفارة لإقناع المسؤولين الأتراك بالعطف على الطلبة الأتراك الذين يدرسون في الأزهر، وتشجيع غيرهم على الالتحاق به، في حال تحقيق ذلك فإنه يكون بدايةً طيبةً لعودة تركيا للسير على الطريق المستقيم(١٥٤). وهذا مستوى عالٍ في الرؤية المصرية لعودة التعليم الديني في تركيا ولتحديد مستقبل المصالح العليا للبلدين.

بالفعل، نجح الحزبُ الديمقراطيُّ في انتخابات عام ١٩٥٧م، لكنَّ لم تستقر أموره وأمور الحكومة الداخليَّة تجاه برنامج التعليم الدينيِّ للمدارس الثانويَّة والاعتماد على مصر فيه، وحدثت خلافات بين وزير المعارف التركي ورئيس حكومته عدنان مندريس، أدت إلى استقالة وزير المعارف، وإن كانت الحكومة قد أعلنت أن استقالته جاءت لأسبابٍ صحيَّة، لكن في حقيقتها أن الوزير لم يكن راضيًا عن إدخال التعليم الدينيِّ في المدارس الثانويَّة، كما أنه كان مُتحاملًا على الطلبة الأتراك بالأزهر(١٥٥).

على أية حال، انتهت أزمة الطلبة الأتراك في الأزهر الشريف بعد استقالة وزير المعارف التركي، كما إنها انتهت بنظافة يد الدولة المصريَّة أمام الادِّعاءات التركيَّة. وتفاقمت الأوضاع الداخلية في تركيا التي جعلت الحزبُ الديمقراطيُّ لا يلبث في الحكم كثيرًا، فلأسباب عديدة تمَّ الانقلاب عليه عام ١٩٦٠م، وبعد فترةٍ انتقاليَّةٍ عاد حزب الشعب الجمهوريّ للحكم مرة أخرى عام ١٩٦١م، ليعيش التعليم الدينيُّ الحكوميُّ في تركيا أوضاعًا متقلِّبةً بين داعميه ورافضيه، مع استمراريته في التعليم الأهلي.

الخاتمة

أولاً– لم يمرّ التعليمُ الدينيُّ في تركيا عبر تاريخها وفق إطارٍ مُحدَّد يتنامى في قُطْره ويتراجع نحو مركزه، وإنما خضع وأُخضع – في الأغلب الأعمِّ – لعواملَ مُتغيِّرة وأوضاع مُتباينة، فلاطَمته أمواجٌ سياسيَّة، وتحكَّمت فيه عواملُ اقتصاديَّة، وأثَّرت فيه أبعادٌ اجتماعيَّة، دون الاعتداد بمتانة عُودِه، ومرونة بنيانِه في مدى قدرته على المُسايرة أو المُقاومة.

ثانيًا– نظرتْ مصر إلى عودة التعليم الدينيِّ في تركيا نظرةً إيجابيَّةً ليس على الداخل التركيِّ فحسب، وإنما على العالَمَيْن العربيِّ والإسلاميِّ، وكذلك رأته دافعًا لأنْ تُراجع تركيا مواقفها تجاه القضايا المصيريَّة في الشرق الأوسط.

ثالثًا– لم يكن لدى تركيا في ماهيَّة علاقاتها مع مصر بُعدٌ تقف أمامه أو تحسب له حسابًا سوى براجماتيتها الأتاتوركيَّة، حتى ولو كان على حساب المقدَّسات الإسلاميَّة والثوابت العربيَّة. وممَّا يُبرهن على ذلك كونها أولَ دولةٍ إسلاميَّةٍ تعترف بالكيان الصهيونيِّ "إسرائيل" عام ١٩٤٩م، ومواقفها ضدَّ مصر في مرور السفن الإسرائيليَّة في قناة السويس، وعدوان ١٩٥٦م، ونكسة ١٩٦٧م... إلخ. وما أكثرُ المواقف التي فركت فيها تركيا أنفها، ولَوَّت رأسها، مع أن مصالحها في تطبيع علاقتها مع مصر، لكنها تركيا! تَحرَن حَرنَ المتمنِّعة وهي الراغبة!

رابعًا– لم تُضيِّعْ مصرُ أيَّ فرصةٍ تستطيع من خلالها سحب تركيا من ارتمائها في مخالب السياسة الغربيَّة المُعادية لمنطقة الشرق الأوسط، وإعادتها إلى الحضن العربيِّ والإسلاميِّ، وقصقصة الأذرع الاستعماريَّة الغربيَّة تجاه البلاد العربيَّة والإسلاميَّة.

خامسًا– تمتُّعُ مسؤولي الخارجيَّة المصريَّة بوعيٍ فكريٍّ وبُعدٍ وطنيٍّ يستحقُّ الإشادة، وضحَ ذلك من أنشطة السيد عثمان علي عسل – القائم بأعمال السفارة المصريَّة بأنقرة – ومن مواقف الإدارات المختصَّة في الخارجيَّة المصريَّة في تعامُلها مع ملفٍّ

علاقات مصر مع تركيا بشكلٍ عامٍّ وتعاملها مع أزمة الطلبة الأتراك في الأزهر الشريف بشكلٍ خاصٍّ.

سادسًا- إنَّ محافظة الأزهر على رسالته السامية تجاه الإنسانية جعلته محلَّ تقدير واحترام دائم من قبل الشعوب الإسلاميَّة وغيرها حتى في حقب الاختلافات السياسيَّة بين أنظمة الحكم لهذه الشعوب مع السلطات المصريَّة، ولذلك تجاوبَ الأزهرُ مع طلب الخارجيَّة بكلِّ إيجابيَّة من حيث استعداده القيام بما يُطلب منه لأجل مساعدة تركيا في تدريس العلوم الإسلاميَّة واللغة العربيَّة في مدارسها.

سابعًا- شفافية إدارة الأزهر وسلامة موقفها في تعاملها مع أزمة الطلبة الأتراك في الأزهر التي افتعلها وزيرُ المعارف التركيُّ، ومحافظتها على نفسيَّة هؤلاء الطلاب بعدم تسرُّب الخبر إليهم؛ لكيلا يؤثِّر ذلك على جهدهم في التحصيل العلميِّ، أو إحداث قلقٍ لهم.

ثامنًا- ثبت بالدليل أنَّ الاتِّهامات والادعاءات التي وُجِّهت للطلبة الأتراك في الأزهر الشريف من قبل مسؤولين أتراك لا أساسَ لها من الصحة، وإنما عبَّرت عن تباين الآراء والمواقف بين المسؤولين الأتراك حول برنامج عودة التعليم الدينيِّ في المدارس الثانويَّة، وقد ظهر ذلك في استقالة وزير المعارف التركيِّ من حكومة منديريس.

تاسعًا- إشادةُ غير المصريين بمستوى خرِّيجي الأزهر واعتبارهم قدوةً في التربية والأخلاق والتدريس في بلادهم يَزِيدُنا إجلالًا وتقديرًا للسابقين من شيوخه وعلمائه المُخلصين، ويثقل مسؤوليات مَن بعدهم بالمُحافظة عليه والارتقاء به بما يُواكب العصرَ لنشر القيم والمبادئ والأفكار الوسطيَّة المُعتدلة.

الملحق رقم (١)

كشف بأسماء الطلبة في رواق الأتراك بالجامع الأزهر في معهد البعوث ومعهد القاهرة والكليات لاستلام البطاقات الخاصَّة بصرف الإعانة لهم بمُقتضاها عن العام ١٩٥٧م لطلب مُراقبة البعوث الإسلاميَّة ذلك[١٥٦]

م	اسم الطالب	الجنسيَّة	رقم السجل	الجهة الدراسيَّة	ملحوظات
١	أحمد حسني أحمد	تركي	٧٢	كلية الشريعة والقانون	
٢	مصطفى سمر الدين	تركي	٧٦	كلية الشريعة والقانون	
٣	محمد صلاح الدين صالح	تركي	١٧١	كلية الشريعة والقانون	
٤	يحيى عيسى إسماعيل	جركسي	١٧٩	كلية الشريعة والقانون	
٥	عبدالحليم محمد توفيق	جركسي	١٨٠	كلية الشريعة والقانون	
٦	حسن عثمان قروني	تركي	١٨٢	كلية الشريعة والقانون	
٧	داود محمد سعيد	جركسي	١٨٦	كلية الشريعة والقانون	
٨	محمود صالح إلياس	جركسي	٢١٠	كلية الشريعة والقانون	
٩	إبراهيم دكر تنجي	تركي	٢٣٦	كلية الشريعة والقانون	
١٠	منير شاكر رسلان	شاشاني	٢٣٩	كلية الشريعة والقانون	
١١	بدر الدين إدريس علي	جركسي	٢٣٠	كلية الشريعة والقانون	
١٢	أمين سراج مصطفى	تركي	٢٥٠	كلية الشريعة والقانون	
١٣	محمد شعيب أرسلان	جركسي	٢٩١	كلية الشريعة والقانون	
١٤	عبدالله أديب جونان	تركي	٣٠٤	كلية الشريعة والقانون	
١٥	مصطفى برلانان محمد	تركي	٣٦٦	كلية الشريعة والقانون	
١٦	أحمد محمد السيد	داغستاني	٨	كلية اللغة العربيَّة	
١٧	جودت سعيد محمد	جركسي	١٨٤	كلية اللغة العربيَّة	
١٨	أشرف عمر عبده	جركسي	١٩٢	كلية اللغة العربيَّة	
١٩	ثابت موسى جاويش	جركسي	١٩٤	كلية اللغة العربيَّة	
٢٠	فؤاد سعيد طه	جركسي	٢٢٤	كلية اللغة العربيَّة	
٢١	شمس الدين محمد علي	شاشاني	٢٢٨	كلية اللغة العربيَّة	
٢٢	خير الدين محمد علي	تركي	٢٢٧	كلية اللغة العربيَّة	
٢٣	نيازي حسين علي	جركسي	٢٣٢	كلية اللغة العربيَّة	

٢٤	عثمان سراج مصطفى	تركي	٢٥٠	أصول الدين	
٢٥	عرفان سعيد خوجة	تركي	٢٥٦	أصول الدين	
٢٦	أحمد محمد بيوك	تركي	٢٦٠	أصول الدين	
٢٧	علي شاكر علي أوزل	تركي	١٦٤	أصول الدين	
٢٨	علي أرسلان	تركي	٨٣٨	أصول الدين	
٢٩	محمد حاجي عمر	تركي	٢٣٥	معهد القاهرة	
٣٠	سذائي أوامير	تركي	٢٣٧	معهد القاهرة	
٣١	عز الدين سليم موسى	جركسي	٢٤٢	معهد القاهرة	
٣٢	حسين عوني محمد	تركي	٢٥٩	معهد القاهرة	
٣٣	علي سليمان كوم أغلو	تركي	٢٥٧	معهد القاهرة	
٣٤	مصطفى يونس أحمد	تركي	٢٦٢	معهد القاهرة	
٣٥	على إحسان إبراهيم	تركي	٢٦٩	معهد القاهرة	
٣٦	أحمد أشلاتان إسماعيل	تركي	٢٧٨	معهد القاهرة	
٣٧	محمد أوزكون حسن	تركي	٣١٧	معهد القاهرة	
٣٨	كامل جيكل حسن	تركي	٤٧١	معهد القاهرة	
٣٩	عثمان بنجامين معشوق	تركي	٦٦٠	معهد القاهرة	
٤٠	فؤاد أحمد حسين	جركسي	١٢	معهد البعوث	من كبار السن
٤١	أحمد محمد عمر	تركي	١٣	معهد البعوث	من كبار السن
٤٢	محمد عثمان حسن	جركسي	١٤	معهد البعوث	من كبار السن
٤٣	ماهر حسن محمد	تركي	١٨	معهد البعوث	من كبار السن
٤٤	شمس الدين مصطفى	تركي	١٩	معهد البعوث	من كبار السن
٤٥	محمد يونس محمد	تركي	٢٣	معهد البعوث	من كبار السن
٤٦	مولودا إبراهيم	تركي	٢٧	معهد البعوث	من كبار السن
٤٧	إبراهيم إدريس	جركسي	٢٨	معهد البعوث	من كبار السن
٤٨	صالح أحمد علي	تركي	٤٠	معهد البعوث	من كبار السن
٤٩	سليمان محمد إبراهيم	تركي	٤٦	معهد البعوث	من كبار السن
٥٠	محمد حضرت	جركسي	٥١	معهد البعوث	من كبار السن
٥١	أيوب توكظ	جركسي	٥٨	معهد البعوث	من كبار السن
٥٢	حمدي أرسلان جاما	ألباني	٦٢	معهد البعوث	من كبار السن

٥٣	حاجي خليل محمد	تركي	٨٤	معهد البعوث	من كبار السن
٥٤	سعيد موسيك	يوغسلاف	٨٦	معهد البعوث	من كبار السن
٥٥	محمد أولوصوي	تركي	١٩٥	معهد البعوث	من كبار السن
٥٦	أحمد رجب جاتوك	جركسي	١٨٩	معهد البعوث	من كبار السن
٥٧	صبحي يحيى زكريا	جركسي	٢٤٣	معهد البعوث	من كبار السن
٥٨	شيش على ألب	تركي	٢٥٨	معهد البعوث	من كبار السن
٥٩	أبو بكر أحمد محمد	داغستاني	٢٧٣	معهد البعوث	
٦٠	محمود كامل هاشم	تركي	٢٨١	معهد البعوث	
٦١	مراد الدين توفيق	جركسي	٢٨٣	معهد البعوث	
٦٢	كاظم حاجد	تركي	٢٨٤	معهد البعوث	
٦٣	شرف خالد إبراهيم	تركي	٢٨٦	معهد البعوث	
٦٤	علي خشته أوغلو	تركي	٢٨٧	معهد البعوث	
٦٥	فائز إسحاق	جركسي	٢٨٩	معهد البعوث	
٦٦	أدهم عمر عبده	تركي	٢٩٠	معهد البعوث	
٦٧	مظهر شوكت طاهر	تركي	٢٩٢	معهد البعوث	
٦٨	عادل زكريا أحمد	تركي	٢٩٤	معهد البعوث	
٦٩	محمود سعاد حسن علي	تركي	٢٩٦	معهد البعوث	
٧٠	ضياء الدين سلطان	شاشاني	٢٩٨	معهد البعوث	
٧١	مصطفى مصطفى محمد	تركي	٣١١	معهد البعوث	
٧٢	إسماعيل يوسف أوغلو	تركي	٣١٢	معهد البعوث	
٧٣	محمد سعيد صالح شومان	جركسي	٣٢٠	معهد البعوث	
٧٤	أحمد حمدي قربجاق	تركي	٣٢٥	معهد البعوث	
٧٥	حسين سليمان أوراول	تركي	٣٢٧	معهد البعوث	
٧٦	عبدالله أبهر حسن	تركي	٣٢٩	معهد البعوث	
٧٧	نور الدين بدياجهر	تركي	٣٣٢	معهد البعوث	
٧٨	عادل أورين شريف	تركي	٣٤٤	معهد البعوث	
٧٩	عبدالقادر حبش	تركي	٣٣٤	معهد البعوث	
٨٠	عبدالله مبشر	تركي	٣٥٠	معهد البعوث	
٨١	عون الله مبشر	تركي	٣٥٢	معهد البعوث	

٨٢	محمود محمد	جركسي	٣٥٦	معهد البعوث	
٨٣	محمد أولو إبراهيم	تركي	٣٥٧	معهد البعوث	
٨٤	محمد مبشر الطرازي	تركي	٣٦٢	معهد البعوث	
٨٥	طاهر حاجي لي الدين	تركي	٣٧٠	معهد البعوث	
٨٦	أورخان شعيب	تركي	٣٧٥	معهد البعوث	
٨٧	سعد الدين علي أحمد	تركي	٣٧٦	معهد البعوث	
٨٨	منير عبدالرحمن عبدالعزيز	جركسي	٣٧٧	معهد البعوث	
٨٩	عمر حسن أوزكمطجي	تركي	٣٧٩	معهد البعوث	
٩٠	أحمد أريقان شكري	تركي	٣٨٠	معهد البعوث	
٩١	محمد أغرطاس	تركي	٣٨٢	معهد البعوث	
٩٢	سيف الدين حسين إبراهيم	جركسي	٣٨٣	معهد البعوث	
٩٣	يحيى مختار يحيى	جركسي	٣٨٤	معهد البعوث	
٩٤	فهاد مصطفى يلذاد	تركي	٣٨٥	معهد البعوث	
٩٥	مير حاجي بن عبدالله	تركي	٣٨٦	معهد البعوث	
٩٦	يوسف خان بن شاكر	تركي	٣٨٧	معهد البعوث	
٩٧	شاه إكرام بن شاه إسلام	تركي	٣٨٨	معهد البعوث	
٩٨	طه أحمد محمد	شاشاني	٣٨٩	معهد البعوث	
٩٩	أحمد محمد إسماعيل	يوناني			
١٠٠	علي عثمان عثمان	يوناني			
١٠١	آدم أحمد بكير	يوناني			
١٠٢	محمد سعيد كابه	تركي			
١٠٣	سعيد علي إسماعيل كوب	عراقي			
١٠٤	عقيل محمد الحاج إدريس	جركسي		الشريعة والقانون	استثنائي
عدد طلاب رواق الأتراك بالأزهر مائة وأربعة ٢٦ يناير ١٩٥٧م					

هوامش الدراسة

(١) للتفاصيل عن رواق الأتراك يُنظر: مجاهد توفيق الجندي: «أضواء جديدة على رواق الأتراك بالجامع الأزهر الشريف الرحلة العلمية للطالب التركي إلى رواقه بالأزهر الشريف في القاهرة: الشيخ محمد إحسان عبد العزيز أوغلي نموذجًا»، بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس ٢٠١٣م. الحسيني حماد: رواق الأتراك في الأزهر الشريف في الفترة (١٢٨٠–١٣٥٢هـ/١٨٦٣–١٩٣٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة مجازة من قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربيَّة بأسيوط ٢٠١٣م.

(٢) الحسيني حماد، ص١١٨.

(٣) للاطلاع على نماذج منهم ينظر: مجاهد توفيق الجندي، ص ص٨٨٥–٨٩١.

(٤) د. و. ق. م، وثائق عابدين، ك، ش (006826–0069)، محفظة (٣٤٩)، موضوعات عن طلبة الأزهر، "مذكرة من الطلبة الغرباء إلى ملك مصر فاروق الأول بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٣٦٢هـ/ ١٤ ديسمبر ١٩٤٣م"، وثيقة (١٢).

(٥) د. و. ق. م، وثائق الأزهر الشريف، ك، ش (002279–5004)، دفتر نتيجة امتحان العالمية والأهلية للغرباء (١٣٣٤–١٣٣٩هـ)، ص ص٨٠–٨١ ، ١١٠–١١١. وثائق الأزهر الشريف، ك، ش (000144–5004)، سجل (٩٣)، جـ٣، خطاب صادر من الحسابات إلى الشيخ محمد راسخ برواق الأتراك بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٤٧هـ/ ٥ مايو ١٩٢٩م، نمرة (٤٥٧٠)، ص١٥.

(٦) عبدالعزيز الشناوي: الأزهر جامعًا وجامعة، جـ١، مكتبة الأسرة – الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، ٢٠١٣م، ص٢٢٦.

(٧) الحسيني حماد، ص ص٢٢–٢٥.

(٨) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم رقم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة (١٢٨)، الملف (٩)، "تقارير سفارة أنقرة الثقافيَّة عن تركيا"، خطاب من الأزهر الشريف إلى الخارجيَّة المصريَّة، بتاريخ ٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٥٧م.

(٩) د. و. ق. م، الأزهر الشريف، ك. ش (002003–5004)، الاستفهامات الواردة من مجلس النظار بتاريخ ٥ جمادى الآخر ١٣٢٨هـ/ ١٣ يونيو/حزيران ١٩١٠م، ص٥١.

(١٠) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم رقم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة (١٢٨)، الملف (٩)، "تقارير سفارة أنقرة الثقافيَّة عن تركيا"، خطاب من الأزهر الشريف إلى الخارجيَّة المصريَّة، بتاريخ ٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٥٧م.

(١١) أنشئت كل من كلية الشريعة والقانون وكلية اللغة العربية وكلية أصول الدين سنة ١٩٣٠م طبقًا للمرسوم الملكي الصادر عام ١٩٢٩م والذي حول الدراسة في الأزهر من الجامع إلى الجامعة. كما أنشئ معهد القاهرة سنة ١٩٣٠م، ومعهد البعوث سنة ١٩٥٤م. ينظر مجلة الأزهر، المجلد (٢٥)، أول شوال ١٣٧٣هـ/ ٢ يونيو ١٩٥٤م، ص١٢٠٠. الحسيني حماد: تطور نظم التعليم في الأزهر في الفترة (١٣٢٦-١٣٨١/١٩٠٨-١٩٦١م) دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مجازة من قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية بأسيوط – جامعة الأزهر ٢٠١٧م، ص ص٣٠٤، ٣٩٣-٣٩٤.

(١٢) ينظر الملحق رقم (١).

(13) Ara Sanjian: Turkey and her Arab Neighbours 1953-1958, A Study in the Origins and Failure of the Baghdad Pact, Archive Edition 2001, p27.

(١٤) عدنان مندريس (١٨٩٩-١٩٦١م)، أحد كبار ملاك الأراضي، بعد تخرُّجه في الحقوق تقلد عدة مناصب سياسية، آخرها رئاسته للحكومة التركية من عام ١٩٥٠م حتى الانقلاب عليه عام ١٩٦٠م، ثم أُعدِمَ في العام التالي. ينظر: أحمد نوري النعيمي: ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٥٤-١٩٨٠م، بغداد ١٩٨٩م، ص٢٤.

(١٥) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (037952-0078)، المحفظة (٣٨١)، الملف (٢) بشأن التعليم الديني في تركيا، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ١٣ يناير/كانون الثاني ١٩٥٦م، رقم القيد (٧)، وثيقة (١)، ص٢.

(١٦) لم أعثر على ترجمة له غير أنه استقال من الوزارة في أبريل/نيسان ١٩٥٧م كما سيتضح لاحقًا.

(١٧) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم رقم (١٩٨)، ك. ش (037952-0078)، المحفظة (٣٨١)، الملف (٢) بشأن التعليم الديني في تركيا، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ١٣ يناير/كانون الثاني ١٩٥٦م، رقم القيد (٧)، وثيقة (١)، ص٢.

(١٨) أحمد نعيمي: تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني، دار الجنـــان – الأردن، الطبعـــة الأولى ٢٠١١م، ص ص ١٠٩–١١٠.

(١٩) محمد نور الدين: الدين والسياسة في تركيا، بحث منشور بالعدد (١١٨) لمجلة شؤون الشرق الأوسط بمركز الدِّراسات الاستراتيجية – لبنان، ٢٠٠٥م، ص ص٩٧–٩٨. محمود السيد الدغيم: "المدارس الإسلاميَّة في الجمهورية التركية افتتحها مندريس ويحاول يلماظ إغلاقها"، مقال بصـــحيفة "الحيـــاة" اللندنية، العدد (١٢٥٨٤)، بتاريخ ١٣ أغسطس/آب ١٩٩٧م، ص٧.

(٢٠) محمد نور الدين: التعليم الديني في تركيا، بحث منشور في مجلة "شؤون الشرق الأوسط" التابعة لمركز الدِّراسات الاستراتيجية – لبنان، العدد (٦٥)، ســـبتمبر/أيلول ١٩٩٧م، ص٨١. بديعـــة محمـــد عبدالعال: التعليم الديني في تركيا ومقتضيات العصر، بحث مشور في المجلد (٨) لمجلة رسالة المشـــرق بمركز الدِّراسات الشرقية – جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص٤٧٨.

(٢١) يعود نشأتها إلى عام ١٩١٣م، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات، ويُعيّن خريجوها أئمة وخطباء. للتفاصيل ينظر: سهيل صابان: تطور الأوضاع الثقافية في تركيا مـــن عهـــد التنظيمـــات إلى عهـــد الجمهورية، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي بفرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص٣٨٥.

(٢٢) سهيل صابان، ص ص٣٧٧، ٤٠١. أحمد نعيمي: تركيا بين الموروث الإسلامي...، ص ص ١١٠–١١١.

(23) Milliyet, 1, 4, 1997, S. 4.

(٢٤) ألغيت من مرحلة الثانوية عام ١٩٢٤م، ومن مرحلة المتوسطة عام ١٩٢٧م، ومن المرحلة الابتدائية عام ١٩٣٠م. ينظر: محمد نور الدين: التعليم الديني في تركيا، ص٩٢.

(٢٥) سهيل صابان، ص ص٣٧٨، ٤٠١.

(٢٦) محمد نور الدين: التعليم الديني في تركيا، ص٨٢.

(٢٧) سهيل صابان، ص٣٧٨. بالغ هذا المرجع بوصف حالة تركيا وقتذاك بأنهم كانوا: «لا يجـــدون مـــن يُغسّل مواتهم أو يصلي عليهم»! وأعتقد أن في هذا مبالغة كبيرة، ربما يقتصر على بعض الأمـــاكن في المدن المتمركز فيها العلمانيون، أما في القرى والمناطق الريفية فأظن أنها لم تُصب بهذا الداء.

(٢٨) لمعرفة المزيد عن هذه المواقف ينظر فتحي شلبي: الأزهر والخلافة الإسلامية في العصر الحديث. القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م.

(٢٩) بديعة محمد عبدالعال، ص٤٧٩.

(٣٠) محمد نور الدين: التعليم الديني في تركيا، ص٨٢.

(٣١) أميرة إسماعيل العبيدي: العلاقات التركية الإيرانية ١٩٤٥-١٩٩٦م، بحث منشور بالمجلد (٢)، العدد (٤) بمجلة دراسات إقليمية، مركز الدِّراسات الإقليمية – جامعة الموصل ٢٠٠٥م، ص٢٦٦.

(٣٢) محسن حمزة العبيدي: التطورات السياسية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠م، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب – جامعة الموصل ١٩٨٩م، ص ص١٣٦-١٣٧.

(٣٣) عصمت إينونو (١٨٨٤-١٩٧٣م)، ثاني رئيس لتركيا، وأحد الأعمدة العسكرية الرئيسة مع أتاتورك التي دفنت جثمان الدولة العثمانية، وأقامت الجمهورية التركية. عين رئيسا للوزراء في عهد أتاتورك أكثر من مرة، ثم أصبح رئيسًا لتركيا بعد وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨م وحتى عام ١٩٥٠م. ينظر: حميد بوزرسلان: تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، منشورات دار كلمة بالإمارات والمركز الثقافي العربي ببيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م، ص٦٧ وما بعدها.

(٣٤) فتحي عبد المعطي النكلاوي: نشأة الأحزاب السياسية في تركيا، بحث منشور بمجلة كلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر، العدد (١) ١٩٧٧م، ص٤٠. عماد أحمد الجواهري: المبادئ الأتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣-١٩٦٠م، بحث منشور بمجلة دراسات عربيَّة – بيروت، العدد (٨-١٢)، لعام ١٩٨٠م، ص١٠٨. حميد بوزرسلان، ص٧٥.

(٣٥) تأسس في ٧ يناير/كانون الثاني ١٩٤٦م، وحُظِر في سبتمبر/أيلول ١٩٦١م بإعدام مندريس وبعض رفاقه. وفي انتخابات ١٤ مايو/أيَّار ١٩٥٠م حصل على أغلبية المقاعد (٤٠٨) من أصل (٤٨٧) مقعدًا، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على ٦٩ مقعدًا فقط. للتفاصيل ينظر: محسن حمزة العبيدي، ص٦٩.

(٣٦) جلال بايار (١٨٨٣-١٩٨٦م) ثالث رئيس لتركيا (١٩٥٠-١٩٦٠م)، كان من رجال الاقتصاد، وشارك أتاتورك في حرب الاستقلال، وتقلد عدة وزارات مع أتاتورك، من الاقتصاد والإنشاءات، ثم أصبح رئيسًا للوزراء عام ١٩٣٧م. وبعد انقلاب ١٩٦٠م حكم عليه بالإعدام، ثم خُفف الحكم إلى السجن المؤبد. علي عبد الواحد: حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الإقليمية والدولية

من الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠م، بحث منشور بالمجلد (٩)، العدد (٢) لمجلة القادسية في كلية الآداب والعلوم التربوية – جامعة القادسية ٢٠١٠م، ص٢٠٣.

(٣٧) أحمد نعيمي: تركيا بين الموروث الإسلامي...، ص ص ١١٠–١١١.

(٣٨) رعد عبدالجليل: سياسة الحكم في تركيا ١٩٥٠–١٩٨٠م، منشورات معهد الدِّراسات الآسيوية والأفريقية – الجامعة المستنصرية بالعراق، ١٩٨٦م، ص٦.

(٣٩) أحمد نعيمي: تركيا بين الموروث الإسلامي...، ص ص ١١٠–١١١.

(٤٠) لم يكن الحزب الديمقراطي وحده من يعزف على الوتر الديني ويستغله في الدعاية، وإنما هناك أحزاب أخرى أيضًا منها حزب الشعب الجمهوري نفسه! حتى إنه كان من ضمن ملصقاته صورتان لامرأتين: واحدة غير محجبة الرأس والأخرى محجبة. ينظر: محمد نور الدين: الدين والسياسة في تركيا، ص١٠٠. محمد العادل: المسيرة السياسية للحركة الإسلاميَّة في تركيا بين النجاح والإخفاق، بحث منشور بمجلة دراسات شرق أوسطية – الأردن، المجلد (١١)، العدد (٣٩)، ٢٠٠٧م، ص١٤٣.

(41) Heper, Metin: Islam, Polity and Society: A middle Eastern Perspective, The Middle East Journal, vol 35, No 3, Summer 1981, p 353.

(٤٢) وهو ما تم بقرار من المجلس الوطني التركي عام ١٩٥٠م، ينظر: محسن حمزة العبيدي، ص٧٨.

(٤٣) مصطفى محمد: الحركة الإسلاميَّة الحديثة في تركيا، ألمانيا الغربية، الطبعة الأولى ١٩٨٤م، ص٢٠.

(44) Heper, Metin, Op. Cit, p 350.

(٤٥) محمد أحمد عطاالله: النظام السياسي التركي بين العلمانية والإسلام السياسي، بحث منشور في مجلة "شؤون الشرق الأوسط" – مركز الدِّراسات الاستراتيجية، العدد (١٥٢) ٢٠١٦م، ص٤٢.

هناك دراسات عديدة فصّلت هدف حكومة الحزب الديمقراطي من عودة التعليم الديني، وَرَجَعَتْهَا إما إلى رغبة صادقة، أو تلبية للمطالب المجتمعية، أو تحقيقًا لمصالح حزبية خاصة، وكذلك لأهداف سياسية واقتصادية داخليًّا وخارجيًّا ترتبط بمواجهة ضغط الشيوعية السوفيتية، ومغازلة الدول الإسلاميَّة النفطية. للتفاصيل يُنظر: نوبار هوفسبيان وآخرون: تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، إعداد: سامي الرزاز وغانم بيبي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص١٣١. فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث– قبرص، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، ص٥٤. محمد نور الدين: الدين والسياسة في تركيا، ص ص٩٩–١٠٠.

Ara Sanjian, Op. Cit, p38.

(٤٦) محمد نور الدين: التعليم الديني في تركيا، ص٨٣.

(٤٧) علي عبد الواحد، ص١٩٩.

(٤٨) محسن حمزة العبيدي، ص١٠٦. محمد نور الدين: الدين والسياسة في تركيا، ٢٠٠٥م، ص١٠٠.

(٤٩) للاطلاع على تفاصيل عن هذه المعاهد وتلك الكليات ينظر: سهيل صابان، ص ص٣٩٢-٤٠٧.

(٥٠) بديعة محمد عبدالعال، ص٤٨٩.

(٥١) للاطلاع على تفاصيل الإحصاءات لكل سنة من حيث عدد المدارس والطلاب والمدرسين ينظر: سهيل صابان، ص ص٣٨١-٣٨٣.

(٥٢) في عام ١٩٧٣م أصبح اسمها: «ثانويات الأئمة والخطباء»، وبذلك صار لخرّيجيها الحقُّ في مواصلة الدراسة الجامعة في الفروع الأدبية والعلمية. وبلغ عددها عام ٢٠٠٢م نحو خمسمائة، وعدد الدارسين فيها ٧٨ ألفًا. ينظر: سهيل صابان، ص ٣٩٧. ناظم جمهور: ثانويات الأئمة والخطباء في تركيا، مقال منشور بمجلة الوعي الإسلامي، العدد (٥٣٣)، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠م، ص٦٨.

(٥٣) بكر كارلغا: مناهج التعليم الديني العالي في تركيا نظرة إصلاحية، بحث منشور بمجلة المعهد العالي للفكر الإسلامي بعَمَّان، المجلد (٢)، ١٩٩٥م، ص٣٩٧.

(٥٤) ظلت بهذا الشكل حتى تم تعديلها عام ١٩٧١م بإلغاء المرحلة المتوسطة، وجعل المرحلة الثانوية فيها أربع سنوات بدلاً من ثلاث. ينظر: محمد نور الدين: التعليم الديني في تركيا، ص٨٤. أفراح ناثر جاسم: مدارس ومعاهد إمام – خطيب في تركيا ١٩٥١-١٩٩٤م، بحث منشور بمجلة دراسات إقليمية بمركز الدِّراسات الإقليمية – جامعة الموصل، المجلد (٦)، العدد (٢٠)، ٢٠١٠م، ص١٩٤.

(٥٥) سهيل صابان، ص ٣٨٦.

(٥٦) استمرت في ازدياد أحيانًا وفي اضطراب (تعليقًا وغلقًا) أحيانًا؛ تأثرًا بالتقلبات السياسيَّة التي كانت تمرُّ بها تركيا بين عامي (١٩٦٠-١٩٩٧م)، مع ذلك وصل عدها ٣٨٣ معهدًا عام ١٩٨٩م، ثم ٦٠٠ عام ١٩٩٧م. للاطِّلاع على تفاصيل الإحصاءات لكل سنة من حيث عدد المعاهد والطلاب والمدرسين ينظر: سهيل صابان، ص ص٣٨٨-٣٩٢. محمد نور الدين: التعليم الديني في تركيا، ص٨٤.

(٥٧) بديعة محمد عبدالعال، ص٤٩١.

(٥٨) حلمي قره أغاج: أثر التعليم الديني في النهضة – تركيا نموذجًا، بحث منشور في مجلة مركز البحوث الإسلاميَّة بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة، العدد (٣٩)، مايو/أيَّار ٢٠١٣م، ص٨٠٠.

(٥٩) سهيل صابان، ص ٣٨٦.

(60) Ara Sanjian, Op. Cit, p27.

(٦١) كمثل ترحيب تركيا بمعاهدة ١٩٣٦م، وقيام جامعة الدول العربية، وتصويتها ضد مشروع قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧م. في المقابل، رحبت مصر بميثاق سعد آباد ١٩٣٧م، وأقامت اتفاقية صداقة مع تركيا عام ١٩٣٧م. حول ذلك ينظر إسماعيل صويصال: العلاقات السياسية بين مصر وتركيا في العقود الستة الأخيرة، بحث منشور بالعدد (١٦) لمجلة البحوث والدِّراسات العربيَّة ١٩٨٨م، ص ص٣٣٩–٣٤٠. كريم جابر العاني: الدور السياسي لجامعة الدول العربيَّة ١٩٤٥–١٩٦١ دراسة تاريخية سياسية، رسالة دكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة تونس الأولى ١٩٩٠م، ص١٤٣. محمد علي حلة: ميثاق سعد أباد ١٩٣٧م وموقف مصر منه، القاهرة ٢٠٠٦م.

UN, A/RES/181(II)A-B, A/PV.128, 29 Nov. 1947, Future Government of Palestine.

(٦٢) نوال الطائي: التطورات السياسيَّة الداخلية في تركيا (١٩٦٠–١٩٨٠) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة بكلية التربية جامعة الموصل ٢٠٠٢م، ص١٠.

(63) Ara Sanjian, Op. Cit, pp27-28.

(64) UN, S/RES/95 (1951), 558th meeting, on 1 September, 1951.

فيليب روبنس، ص٩٥. أحمد جاسم الطائي: موقف تركيا من قضايا ومشكلات المشرق العربي مصر وفلسطين ١٩٦٧–١٩٧٩م دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الآداب – جامعة البصرة ٢٠١١م، ص ص٣٠–٣١.

Ara Sanjian, Op. Cit, pp27-28.

(65) Year Book Of The United Nation 1951, New York ، 1952، P.P. 296–297.

(٦٦) أحمد جاسم الطائي، ص ص٢٧–٢٨. حيث كان خلوصي معارضًا للنظام الجمهوري وسياساته الخارجية؛ ولما كانت زوجته ابنة أخت الملك فؤاد، فقد وصف مصادرة أملاكها وعائلتها بغير العادلة... إلى غير ذلك الأمور التي بحاجة إلى دراسة خاصة بها. ينظر صحيفة الأهرام، العدد (٢٤٥١٨)، ١٩٥٤/١/٥م. والعدد (٢٤٥٢٠)، ١٩٥٤/١/٧م.

(٦٧) ضمّ الحلف كلاً من باكستان وبريطانيا وإيران مع تركيا والعراق، وكان قصير العمر في حدود الأربع سنوات (١٩٥٥-١٩٥٩م)، إذ كانت جهود مصر ونجاح ثورة ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٨م في العراق وراء فشله. للاطلاع على وثائقه ينظر عبدالحميد شلبي: «حلف بغداد في الوثائق المصرية»، جزءان، إصدارات دار الوثائق القومية بالقاهرة، سلسلة (دراسات وثائقية) العدد (١٦)، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.

(٦٨) فيليب روبنس، ص٩٥.

(٦٩) للاطِّلاع على نماذج من ذلك ينظر الرسائل التي أرسلتها السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة، وهي كثيرة جدًّا. عبدالحميد شلبي، ص٤١٨ وما بعدها.

(٧٠) أورهان كولوغلو وآخرون: العلاقات العربيَّة التركية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربيَّة – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، ص٢٥٧.

(٧١) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (0078-037952)، ملف بشأن التعليم الديني في تركيا، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة في ١٣ يناير/كانون الثاني ١٩٥٦م، رقم القيد (٧)، وثيقة (١)، ص١.

(٧٢) نفسه، ص٢.

(٧٣) المصدر السابق، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ٣٠ مارس/آذار ١٩٥٦م، رقم القيد (٥٢)، وثيقة (٥)، ص١.

(٧٤) هو البرلمان التركي في أنقرة، الذي شكله أتاتورك وافتتح في ٢٣ أبريل/نيسان ١٩٢٠م. خليل على مراد: حراس الأتاتوركية موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا، منشورات دار غيداء – عَمّان ٢٠١٥م، ص١٣. كريم الزبيدي: موجز تاريخ تركيا الحديث، منشورات دار الرياحين للنشر والتوزيع – بابل، العراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨م، ص٢٠.

(٧٥) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (0078-037952)، ملف بشأن التعليم الديني في تركيا، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة في ٣٠ مارس/آذار ١٩٥٦م، رقم القيد (٥٢)، وثيقة (٥) ص١.

(٧٦) محمد فؤاد كوبريللي (١٨٩٠-١٩٦٦م)، مؤرخ وسياسي تركي من أصل ألباني، وأحد مؤسسي الحزب الديمقراطي التركي. عمل وزيرًا للشؤون الخارجيَّة بين عامي (١٩٥٠-١٩٥٥م)، ثم نائبًا

لرئيس الوزراء عام ١٩٥٦م. مصطفى الزين: أتاتورك وخلفاؤه، بيروت ١٩٨٢م، ص٢٦٥. محسن حمزة العبيدي، ص٦٩.

(٧٧) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (0078–037952)، ملف بشأن التعليم الديني في تركيا، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة في ١٣ يناير/كانون الثاني ١٩٥٦م، رقم القيد (٧)، وثيقة(١)، ص٢.

(٧٨) نفسه.

(٧٩) المصدر السابق، وثيقة (٥)، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة في ٣٠ مارس/آذار ١٩٥٦م، ص١.

(٨٠) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة (١٢٨)، الملف (٩)، "تقارير سفارة أنقرة الثقافية عن تركيا"، تقرير من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة عن العلاقات الثقافية بين مصر وتركيا، بتاريخ ٧ يونيو/حزيران ١٩٥٧م، ص٣.

(٨١) تأسست عام ١٩٦٩م للدفاع عن قضايا المسلمين إثر حريق المسجد الأقصى، وتضم في عضويتها ٥٧ دولة، وتعد ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، واسمها حاليا «منظمة التعاون الإسلامي». للمزيد ينظر حاتم فتحي شحاته: المؤتمر الإسلامي (١٩٥٤–١٩٧٩م) دراسة في الدور المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، أُجيزت من قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر ٢٠٢١م، ص ص١٨٧–١٩٤.

(٨٢) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (0078–037952)، المحفظة (٣٨١)، الملف (٢) بشأن التعليم الدينيِّ في تركيا، رسالة من وكيل الخارجيَّة المصريَّة إلى الأزهر ووزارة التربية والتعليم والمؤتمر الإسلامي بتاريخ ١ مارس/آذار ١٩٥٦م، بدون رقم قيد، وثيقة (٢)، ص ص١–٢. والمصدر نفسه، وثيقة (١٠)، رسالة من وكيل الجامع الأزهر إلى وكيل الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ١٨ أبريل/نيسان ١٩٥٦م، رقم القيد (١٠٢٢).

(٨٣) هو مجلس برئاسة شيخ الجامع الأزهر، يختص بإدارة شؤون الأزهر والبت فيها عدا بعض المسائل التي يجب أن ترفع للمجلس الأعلى منه حسب القانون، وهو المجلس الأعلى للأزهر. وظهر مجلس إدارة الأزهر للمرة الأولى وفق قانون الأزهر ١٨٩٦م. للمزيد عن اختصاصاته ينظر: د. و. ق. م، الأزهر الشريف، ك. ش (001109–5004)، قانون الجامع الأزهر المصدق عليه بتاريخ ٢٠ محرم عام ١٣١٤ه المعروف بقانون ١٨٩٦م، الفصل الثاني من الباب الأول، من المادة (٥) حتى المادة (١٢).

(٨٤) الشيخ الحسيني سلطان (١٨٩٠-١٩٧٢م) أحد علماء الأزهر الشافعيَّة، وأحد البارزين علمًا وإدارة ونشاطًا وطنيًّا منذ ثورة ١٩١٩م، وتوقيعه على نداء الأزهر للأمة الرافض لمشروع تقسيم فلسطين ١٩٤٧م، ومرورًا ببقية الأحداث الوطنية الأخرى. ينظر: مقال عن الشيخ مأمون الشناوي منشور بتاريخ ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢م على:
بوابة الحركات الإسلاميَّة: (الشيخ السابع والثلاثون للجامع الأزهر).. مأمون الشناوي-(islamist-movements.com)

(٨٥) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (037952-0078)، المحفظة رقم (٣٨١)، الملف (٢) بشأن التعليم الديني في تركيا، رسالة من وكيل الجامع الأزهر إلى وكيل الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ١٨ أبريل/نيسان ١٩٥٦م، وثيقة (١٠)، رقم القيد (١٠٢٢).

(٨٦) المصدر السابق، وثيقة (٢)، رسالة من وكيل الخارجيَّة المصريَّة إلى الأزهر ووزارة التربية والتعليم والمؤتمر الإسلامي بتاريخ ١ مارس/آذار ١٩٥٦م، بدون رقم قيد.

(٨٧) المصدر السابق، وثيقة (٣)، رسالة من وزارة التربية والتعليم إلى وكيل الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ٢١ مارس/آذار ١٩٥٦م، بدون رقم قيد.

(٨٨) المصدر السابق، وثيقة غير مرقمة، رسالة من وكيل الخارجيَّة المصريَّة إلى وزارة التربية والتعليم بتاريخ ٢٦ أبريل/نيسان ١٩٥٦م، بدون رقم قيد.

(٨٩) لم تذكر الوثيقة تاريخ كتابة أو إرسال هذه المذكرة.

(٩٠) سوف نوضِّح ذلك لاحقًا في مكانه.

(٩١) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (037952-0078)، المحفظة (٣٨١)، الملف (٢) بشأن التعليم الديني في تركيا، مذكرة من إدارة الثقافة بالخارجيَّة المصريَّة إلى إدارة الشئون الآسيويَّة وإدارة شرق أوروبا بالوزارة نفسها، بدون رقم قيد، وثيقة (٤).

(٩٢) لم تحتوِ الوثائق على ردٍّ لإدارة الشئون الآسيويَّة.

(٩٣) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (037952-0078)، المحفظة (٣٨١)، الملف (٢) بشأن التعليم الديني في تركيا، مذكرة من إدارة شرق أوروبا بالخارجيَّة المصريَّة إلى إدارة الثقافة بالوزارة نفسها، وثيقة (٥).

(٩٤) نفسه.

(٩٥) لسان «حزب الأمة» التركي. تأسس في ٥ يوليو/تموز ١٩٤٨م من قِبل مجموعةٍ من المنشقين عن الحزب الديمقراطيِّ، بقيادة فوزي جقمام رئيس أركان الجيش من عام ١٩٢٣م حتى إحالته للتقاعد ١٩٤٤م، وتم حلُّ الحزب في ١٩٥٤م ليتشكَّل باسم جديد باسم «حزب الأمة الجمهوري». خليل علي مراد: الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا ١٩٤٦–١٩٦٠م، الموصل (د.ت)، ص١٣.

(٩٦) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (0078–037952)، محفظة (٣٨١)، الملف (٢) بشأن التعليم الديني في تركيا، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ٣٠ مارس/آذار ١٩٥٦م، رقم القيد (٥٢)، وثيقة (٥)، ص٢.

(٩٧) نفسه.

(٩٨) نفسه.

(٩٩) نفسه، وثيقة رقم (٥)، ص ص٢–٣.

(١٠٠) نفسه، ص٣.

(١٠١) نفسه.

(١٠٢) محمود السامرائي: المساومة في السياسة الخارجيَّة التركيَّة، بحث منشور في المجلة العربيَّة للعلوم السياسيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، العدد (١٣)، بيروت ٢٠٠٧م، ص٨٢.

(١٠٣) محمود الداود: العلاقات العربيَّة التركيَّة، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٥)، بيروت ١٩٨٢م، ص٦٦.

(١٠٤) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (0078–037952)، محفظة (٣٨١)، الملف (٢) بشأن التعليم الديني في تركيا، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ٣٠ مارس/آذار ١٩٥٦م، رقم القيد (٥٢)، وثيقة (٥)، ص٣.

(١٠٥) نفسه، ص ص٣–٤.

(١٠٦) نفسه، ص٤.

(١٠٧) نفسه.

(١٠٨) نفسه، ص ص٤–٥.

(١٠٩) نفسه، ص٥.

(١١٠) نفسه.

(١١١) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فـــيلم (١٩٨)، ك. ش (037952-0078)، الملـــف (٢) بشـــأن التعليم الدينيِّ في تركيا، رسالة من إدارة الأبحاث بالخارجيَّة المصريَّة إلى وكيل الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ١٨ أبريل/نيسان ١٩٥٦م، وثيقة (٩)، رقم القيد (٣٦٧٢).

(١١٢) المصدر السابق، وثيقة (٦)، رسالة من وكيل الخارجيَّة المصريَّة إلى وكيل الجامع الأزهر بتاريخ ١٦ أبريل/نيسان ١٩٥٦م.

(١١٣) المصدر السابق، وثيقة (١٢)، رسالة من وكيل الجامع الأزهر إلى وكيل الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ١ مايو ١٩٥٦م، رقم القيد (٩١٦).

(١١٤) المصدر السابق، وثيقة (١٣)، رسالة من وكيل الخارجيَّة المصريَّة إلى السفارة المصريَّة بأنقرة بتـــاريخ ١٥ مايو ١٩٥٦م، ، رقم القيد (١/٤٢/٤٤).

(١١٥) المصدر السابق، وثيقة (١١)، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ١ مايو ١٩٥٦م، رقم القيد (٦٩).

(١١٦) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة (١٢٨)، الملف (٩)، "تقارير سفارة أنقرة الثقافيَّة عن تركيا"، خطاب من السفارة المصريَّة بتركيا إلى الخارجيَّة المصريَّة بشأن الطلبة الأتراك في الأزهر والتعليم الدينيِّ في تركيا، بتاريخ ٥ يناير/كانون الثاني ١٩٥٧م.

(١١٧) المصدر السابق، خطاب من الخارجيَّة المصريَّة إلى الأزهر الشريف، بتاريخ ٢١ يناير/كانون الثـــاني ١٩٥٧م.

(١١٨) ينظر هذه القائمة في ملحق البحث.

(١١٩) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة (١٢٨)، الملف (٩)، "تقارير سفارة أنقرة الثقافيَّة عن تركيا"، خطاب من الأزهر الشريف إلى الخارجيَّة المصريَّة، بتاريخ ١٣ فبراير/شباط ١٩٥٧م.

(١٢٠) المصدر السابق، خطاب من الخارجيَّة المصريَّة إلى السفارة المصريَّة بأنقرة، بتاريخ ١١ مـــارس/آذار ١٩٥٧م.

(١٢١) المصدر السابق، خطاب من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بشأن مقابلة القائم بأعمال السفارة مع مدير الإدارة الثانية بالخارجيَّة التركيَّة، بتاريخ ٢٥ أبريل/نيسان ١٩٥٧م، ص١.

(١٢٢) نفسه، ص٢.

(١٢٣) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة (١٢٧)، الملف (٣)، تقارير سفارة أنقرة الثقافيَّة عن تركيا، خطاب من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بشأن طلب تسجيلات لمشاهير المُقرئين المصريين ونسخة من المصحف الشريف، بتاريخ ٩ يونيو/حزيران ١٩٥٧م.

(١٢٤) نفسه.

(١٢٥) المصدر السابق، خطاب من الخارجيَّة المصريَّة إلى السفارة المصريَّة بأنقرة، بتاريخ ١٠ أغسطس/آب ١٩٥٧م.

(١٢٦) المصدر السابق، خطاب من الأزهر الشريف إلى الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ١ أغسطس/آب ١٩٥٧م.

(١٢٧) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (0078–037952)، ملف بشأن التعليم الدينيِّ في تركيا، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة في ٣٠ مارس/آذار ١٩٥٦م، رقم القيد (٥٢)، وثيقة (٥)، ص٢.

(١٢٨) يُنظر المصدر السابق، وثيقة (٤)، رسالة من إدارة الثقافة بالخارجيَّة المصريَّة إلى إدارة الشئون الآسيويَّة وإدارة شرق أوروبا بالوزارة نفسها. وأيضًا الوثيقة (٥)، رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ٣٠ مارس/آذار ١٩٥٦م، ص ص ١–٢.

(١٢٩) نشأت بين تركيا والعراق على كامل ولاية الموصل (إقليم كردستان العراق حاليًّا ومدينة الموصل) عقب انهيار الدولة العثمانيَّة وقيام الجمهورية التركيَّة، بسبب ادِّعاء تركيا أنَّ الولاية تابعة لترابها، وتدخَّلت بريطانيا في المُشكلة بحكم احتلالها للعراق، وحفاظًا على مصالحها فيه انتهت مشكلة الموصل عام ١٩٢٦م بكونها ضمن المملكة العراقيَّة الجديدة. للتفاصيل ينظر: فاضل حسين: مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسيَّة العراقيَّة الإنجليزيَّة التركيَّة. بغداد ١٩٦٧م.

(130) Ara Sanjian, Op. Cit, p29.

(١٣١) أحمد النعيمي: العلاقات العراقيَّة – التركية الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع – عمّان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص١٩.

(١٣٢) نوري السعيد (١٨٨٨–١٩٥٨م) من أشهر سياسيِّي العراق في العصر الملكي، رَأْسَ الحكومةَ العراقيَّة ١٤ مرة منذ عام ١٩٣٠م وحتى اغتياله في ١٩٥٨م. وهناك عشرات الكتب تناولت حياته وسياسته. يُنظر مثلًا: سعاد رؤوف شير محمد: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقيَّة حتى عام ١٩٤٥م، منشورات مكتبة اليقظة العربيَّة – بغداد، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص١٥.

(133) Ara Sanjian, Op. Cit, p27.

نصير محمود شكر الجبوري: السياسة الخارجيَّة العراقيَّة في ضوء مقرَّرات مجلس الوزراء ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية – جامعة بغداد ٢٠٠٤م، ص٢٥.

(١٣٤) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة (١٢٨)، الملف (٩)، "تقارير سفارة أنقرة الثقافيَّة عن تركيا"، تقرير من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة عن العلاقات الثقافيَّة بين مصر وتركيَّا، بتاريخ ٧ يونيو/حزيران ١٩٥٧م، ص٤.

(١٣٥) بهذا الشأن يراجع: حسن الدجيلي: التعليم العالي في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٣م. سعيد حميد سعيد وآخرون: واقع العمل في مجال محو الأميَّة في الجمهوريَّة العراقيَّة، بغداد ١٩٧٧م. خالد العبيدي: تقويم التعليم الإلزاميِّ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، بكلية التربية – جامعة بغداد ١٩٨٢م.

(١٣٦) د. و. ق. م، وزارة الخارجيَّة، فيلم (١٩٨)، ك. ش (0078-037952)، ملف بشأن التعليم الدينيِّ في تركيا، رسالة السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بتاريخ ١٨ أبريل/نيسان ١٩٥٦م، رقم القيد (٦٢)، وثيقة (٧).

(١٣٧) المصدر السابق، وثيقة (٨)، خطاب من الخارجيَّة المصريَّة إلى وزارة التربية والتعليم المصريَّة بتاريخ ٣ مايو/أيَّار ١٩٥٦م، بدون رقم قيد.

(١٣٨) للتفاصيل ينظر محمد الدوداني: مصر والقضيَّة القبرصيَّة ١٩٥٢-١٩٦٠م، بحث منشور في مجلة "مصر الحديثة" بمركز تاريخ مصر المُعاصر – دار الكتب والوثائق المصريَّة، العدد (١٦) لسنة ٢٠١٧م، ص٢١٦ وما بعدها.

(١٣٩) للمزيد يُنظر: إيمان عبدالله حمود: العلاقات المصريَّة التركيَّة من عام ١٩٥٦م إلى عام ١٩٦٠م، بحث منشور بمجلة الآداب التابعة لكلية الآداب – جامعة بغداد، العدد (١٠٢)، ٢٠١٢م، ص ص١٤١-١٤٣.

أبرمت اتفاقيَّة القسطنطينيَّة التي أبرمت فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨م؛ لتنظيم الملاحة فى قناة السويس، بحيث تكون حريَّة المرور في القناة لا تتعارض مع التدابير التي يرى السلطان العثمانيُّ وخديو مصر اتخاذها باسم ملك بريطانيا ليضمنا سلامة قواتها وفي حدود الفرامانات الممنوحة للدفاع عن مصر. ينظر: محمد عبدالرحمن حسن: قناة السويس وسط الصراعات المختلفة وأثرها على أمن المنطقة، منشورات هيئة البحوث العسكريَّة بوزارة الدفاع المصريَّة، ١٩٨٢م، ص٦٧.

(١٤٠) إسماعيل صويصال، ص٣٤٣. مثنى الجنابي: الموقف التركي إزاء الحروب العربيَّة ١٩٤٨–١٩٨٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية البنات جامعة عين شمس – مصر، ٢٠١٨م، ص٧١ وما بعدها.

(١٤١) فيليب روبنس، ص ص٩٥–٩٦. عمر الحضرمي: العلاقات العربيَّة التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير للنشر والتوزيع – عَمّان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص٤٨١. فوزي أحمد تيم: تطوُّر السياسة الشرق أوسطيَّة لتركيا ١٩٢٤–٢٠١٢م، بحث منشور في مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد (٤٢) لسنة ٢٠١٤م، ص١١.

(١٤٢) مشروع منسوب للرئيس الأمريكي أيزنهاور (١٩٥٣–١٩٦١م) بهدف فرض الولاية والحماية الأمريكيَّة على دول الشرق الأوسط لقاء تقديم الولايات المتحدة لهذه الدول برامج من المعونات العسكريَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والأمنيَّة، لمواجهة وتقليص النفوذ السوفيتيِّ فيها. ينظر: عوني عبدالرحمن: العلاقات العراقيَّة التركيَّة ١٩٤٥–١٩٥٨م، دار الكتب للطباعة والنشر – الموصل، (د.ت)، ص ص١٩٢–١٩٣.

(١٤٣) أحمد النعيمي: السياسة الخارجيَّة التركية بعد الحرب العالميَّة الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، جامعة القاهرة ١٩٧٣م، ص٢٧٥.

(١٤٤) للتفاصيل يراجع الفصل الرابع من أطروحة الدكتوراه غير المنشورة للدكتور محمد سعودي: "العلاقات السوريَّة الأمريكيَّة ١٩٤٣–١٩٥٨م"، قسم التاريخ والحضارة – كلية اللغة العربيَّة بالقاهرة – جامعة الأزهر ٢٠١٣م.

(١٤٥) إيمان عبدالله حمود، ص ص١٤٩–١٥٣.

(١٤٦) الأهرام، العدد (٢٦٨٣) بتاريخ ١ يونيو/حزيران ١٩٦٠م، ص١.

(١٤٧) عبدالحميد شلبي، مصدر سابق، «رسالة من السفارة المصريَّة بأنقرة في ١٩٥٧/١١/٢٨م بشأن الخلافات بين دول حلف بغداد»، ص ص٣١٨–٢٢٠، «رسالة من الخارجيَّة المصريَّة إلى سفير مصر المفوَّض بدمشق بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١م بشأن العلاقات التركيَّة العراقيَّة»، ص٣٢١، «مذكرة من الإدارة العربيَّة بالخارجيَّة المصريَّة عن الخلافات التي ظهرت بين دول حلف بغداد بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١١م، ص ص ٣٢٢–٣٢٣.

(١٤٨) بمراسلة الأقسام والمراكز الأكاديميَّة العراقيَّة المُتخصِّصة أخبروني أنْ ليس لديهم أية معلومات عن تعاون عراقيٍّ تركيٍّ في هذا الشأن، ولا توجد لديهم حتى الآن دراسةٌ عن العلاقات الثقافيَّة بين البلدين، حيث كانت مُعظم اتِّجاهات المدرِّسين العراقيين نحو دول الخليج والمغرب العربي.

(١٤٩) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة (١٢٨)، الملف (٩)، "تقارير سفارة أنقرة الثقافيَّة عن تركيا"، خطاب من الخارجيَّة المصريَّة إلى السفارة المصريَّة بأنقرة، بتاريخ ٢٠ مايو/أيَّار ١٩٥٧م.

(١٥٠) المصدر السابق، تقرير من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة عن العلاقات الثقافيَّة بين مصر وتركيا، بتاريخ ٧ يونيو/حزيران ١٩٥٧م، ص١.

(١٥١) نفسه، ص ص١-٢.

(١٥٢) نفسه، ص ص٢-٣.

(١٥٣) نفسه، ص٣.

(١٥٤) نفسه، ص٤.

(١٥٥) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة (١٢٨)، الملف (٩)، تقارير سفارة أنقرة الثقافيَّة عن تركيا، خطاب من السفارة المصريَّة بأنقرة إلى الخارجيَّة المصريَّة بشأن مُقابلة القائم بأعمال السفارة مع مدير الإدارة الثانية بالخارجيَّة التركية، بتاريخ ٢٥ أبريل/نيسان ١٩٥٧م، ص٢.

(١٥٦) د. و. ق.م، أرشيف البلدان، فيلم رقم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة رقم (١٢٨)، الملف رقم (٩)، "تقارير سفارة أنقرة الثقافيَّة عن تركيا"، خطاب من الأزهر الشريف إلى الخارجيَّة المصريَّة، بتاريخ ٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٥٧م.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا– وثائق دار الوثائق القوميَّة المصريَّة:

أرشيف البلدان، فيلم رقم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة رقم (١٢٧)، الملف رقم (٣)، "تقارير سفارة أنقرة الثقافية عن تركيا"، ١٩٥٧م.

--------، فيلم رقم (٨٥)، محافظ تركيا، محفظة رقم (١٢٨)، الملف رقم (٩)، تقارير سفارة أنقرة الثقافية عن تركيا ١٩٥٧م.

الأزهر الشريف، ك. ش (5004-001109)، قانون الجامع الأزهر المصدق عليه بتاريخ ٢٠ محرم عام ١٣١٤ه المعروف بقانون ١٨٩٦م.

---------، ك. ش(5004-002003)، الاستفهامات الواردة من مجلس النظار بتاريخ ٥ جمادى الآخر ١٣٢٨هـ/١٣ يونيو حزيران ١٩١٠م.

--------، ك، ش (5004–000144)، سجل رقم (٩٣)، جـ٣، خطاب صادر من الحسابات إلى الشيخ محمد راسخ برواق الأتراك بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٤٧هـ/٥ مايو ١٩٢٩م.

--------، ك، ش (5004–002279)، دفتر نتيجة امتحان العالمية والأهلية للغرباء (١٣٣٤–١٣٣٩هـ).

عابدين، ك، ش (0069–006826)، محفظة رقم (٣٤٩)، موضوعات عن الطلبة الأزهر، «مذكرة من الطلبة الغرباء إلى ملك مصر فاروق الأول بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٣٦٢هـ/ ١٤ ديسمبر ١٩٤٣م.

وزارة الخارجية، ميكروفيلم رقم (١٩٨)، ك. ش (0078-037952)، المحفظة رقم (٣٨١)، الملف رقم (٢) بشأن التعليم الديني في تركيا.

ثانيا– الوثائق الأجنبيَّة:

Year Book Of The United Nation 1951, New York, 195.

UN, A/RES/181(II)A-B, A/PV.128, 29 Nov. 1947, Future Government of Palestine.

UN, S/RES/95 (1951), 558th meeting, on 1 September, 1951.

ثالثًا- الكتب والأبحاث العربيَّة والمُترجمة:

أحمد النعيمي (دكتور): السياسة الخارجيَّة التركيَّة بعد الحرب العالميَّة الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، جامعة القاهرة ١٩٧٣م.

---------: العلاقات العراقيَّة - التركيَّة الواقع والمُستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع - عمّان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

---------: تركيا بين الموروث الإسلاميِّ والاتِّجاه العلماني، دار الجنان - الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

---------: ظاهرة التعدُّد الحزبي في تركيا ١٩٥٤-١٩٨٠م، بغداد ١٩٨٩م.

أحمد جاسم الطائي (دكتوراه): موقف تركيا من قضايا ومُشكلات المشرق العربيِّ مصر وفلسطين ١٩٦٧-١٩٧٩م - دراسة تاريخيَّة، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الآداب - جامعة البصرة ٢٠١١م.

إسماعيل صويصال: العلاقات السياسيَّة بين مصر وتركيا في العقود الستة الأخيرة، بحث منشور بالعدد (١٦) لمجلة البحوث والدِّراسات العربيَّة ١٩٨٨م.

أفراح ناثر جاسم: مدارس ومعاهد إمام - خطيب في تركيا ١٩٥١-١٩٩٤م، بحث منشور بمجلة دراسات إقليميَّة بمركز الدِّراسات الإقليميَّة - جامعة الموصل، المجلد (٦)، العدد (٢٠)، ٢٠١٠م.

أميرة إسماعيل العبيدي (دكتور): العلاقات التركيَّة الإيرانيَّة ١٩٤٥-١٩٩٦م، بحث منشور بالمجلد (٢)، العدد (٤) بمجلة دراسات إقليميَّة، مركز الدِّراسات الإقليميَّة - جامعة الموصل ٢٠٠٥م.

أورهان كولوغلو وآخرون: العلاقات العربيَّة التركيَّة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربيَّة - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

إيمان عبدالله حمود (دكتور): العلاقات المصريَّة التركيَّة من عام ١٩٥٦م إلى عام ١٩٦٠م، بحث منشور بمجلة الآداب التابعة لكلية الآداب - جامعة بغداد، العدد (١٠٢)، ٢٠١٢م.

بديعة محمد عبدالعال (دكتور): التعليم الديني في تركيا ومُقتضيات العصر، بحث مشور في المجلد (٨) لمجلة رسالة المشرق بمركز الدِّراسات الشرقيَّة - جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

بكر كارلغا: مناهج التعليم الدينيِّ العالي في تركيا نظرة إصلاحيَّة، بحث منشور بمجلة المعهد العالي للفكر الإسلاميِّ بعَمَّان، المجلد (٢)، ١٩٩٥م.

حاتم فتحي شحاته (دكتور): المؤتمر الإسلامي (١٩٥٤–١٩٧٩م) دراسة في الدور المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، أُجيزت من قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر ٢٠٢١م.

حسن الدجيلي: التعليم العالي في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٣م.

الحسيني حماد (دكتور): رواق الأتراك في الأزهر الشريف في الفترة (١٢٨٠–١٣٥٢هـ/١٨٦٣–١٩٣٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة مجازة من قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربيَّة بأسيوط ٢٠١٣م.

---------: تطور نظم التعليم في الأزهر في الفترة (١٣٢٦–١٣٨١/١٩٠٨–١٩٦١م) دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مجازة من قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية بأسيوط – جامعة الأزهر ٢٠١٧م.

حلمي قره أغاج (دكتور): أثر التعليم الدينيِّ في النهضة – تركيا نموذجًا، بحث منشور في مجلة مركز البحوث الإسلاميَّة بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة، العدد (٣٩)، مايو/ أيَّار ٢٠١٣م.

حميد بوزرسلان: تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، منشورات دار كلمة بالإمارات والمركز الثقافي العربي ببيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

خالد العبيدي (دكتور): تقويم التعليم الإلزاميِّ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، بكليَّة التربية – جامعة بغداد ١٩٨٢م.

خليل علي مراد (دكتور): حراس الأتاتوركية موقف المؤسَّسة العسكريَّة من الإسلام والحراك الإسلاميِّ في تركيا، منشورات دار غيداء – عَمَّان ٢٠١٥م.

---------: الأحزاب السياسيَّة والمسألة الدينيَّة في تركيا ١٩٤٦–١٩٦٠م، الموصل (د.ت).

رعد عبدالجليل (دكتور): سياسة الحكم في تركيا ١٩٥٠–١٩٨٠م، منشورات معهد الدِّراسات الآسيويَّة والأفريقيَّة – الجامعة المستنصريَّة بالعراق، ١٩٨٦م.

سعاد رؤوف شير محمد: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقيَّة حتى عام ١٩٤٥م، منشورات مكتبة اليقظة العربيَّة – بغداد، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

سعيد حميد سعيد وآخرون: واقع العمل في مجال محو الأميَّة في الجمهوريَّة العراقيَّة، بغداد ١٩٧٧م.

سهيل صابان: تطور الأوضاع الثقافيَّة في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهوريَّة، منشورات المعهد العالميِّ للفكر الإسلاميِّ بفرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكيَّة، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

عبدالحميد شلبي (دكتور): حلف بغداد في الوثائق المصريَّة، سلسلة (دراسات وثائقيَّة)، العدد (١٦)، دار الوثائق القوميَّة بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.

عبدالعزيز الشناوي (دكتور): الأزهر جامعًا وجامعة، جـ١، إصدارات مكتبة الأسرة – الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ٢٠١٣م.

علي عبد الواحد (دكتور): حكومة الحزب الديمقراطيِّ في تركيا والتداعيات الإقليميَّة والدوليَّة من الانقلاب العسكريِّ في عام ١٩٦٠م، بحث منشور بالمجلد (٩)، العدد (٢) لمجلة القادسيَّة في كلية الآداب والعلوم التربويَّة – جامعة القادسية ٢٠١٠م.

عماد أحمد الجواهري (دكتور): المبادئ الأتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣-١٩٦٠م، بحث منشور بمجلة دراسات عربيَّة – بيروت، العدد (٨-١٢)، لعام ١٩٨٠م.

عمر الحضرمي: العلاقات العربيَّة التركيَّة تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير– عَمّان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

فوزي أحمد تيم (دكتور): تطور السِّياسة الشرق أوسطيَّة لتركيا ١٩٢٤-٢٠١٢م، بحث منشور في مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد (٤٢) لسنة ٢٠١٤م.

عوني عبدالرحمن (دكتور): العلاقات العراقيَّة التركيَّة ١٩٤٥-١٩٥٨م، دار الكتب للطباعة والنشر – الموصل، (د.ت).

فاضل حسين: مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقيَّة الإنجليزيَّة التركيَّة. بغداد ١٩٦٧م.

فتحي شلبي(دكتور): الأزهر والخلافة الإسلامية في العصر الحديث. القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م.

فتحي عبد المعطي النكلاوي (دكتور): نشأة الأحزاب السياسيَّة في تركيا، بحث منشور بمجلة كلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر، العدد (١) ١٩٧٧م.

فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط"، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث – قبرص، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

كريم الزبيدي (دكتور): موجز تاريخ تركيا الحديث، منوشرات دار الرياحين – بابل، العراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.

كريم جابر العاني (دكتور): الدور السياسي لجامعة الدول العربيَّة ١٩٤٥–١٩٦١: دراسة تاريخية سياسيَّة، رسالة دكتوراه بكلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة – جامعة تونس الأولى ١٩٩٠م.

مثنى الجنابي (دكتور): الموقف التركي إزاء الحروب العربيَّة ١٩٤٨–١٩٨٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية البنات جامعة عين شمس – مصر، ٢٠١٨م.

مجاهد توفيق الجندي (دكتور): «أضواء جديدة على رواق الأتراك بالجامع الأزهر الشريف الرحلة العلميَّة للطالب التركي إلى رواقه بالأزهر الشريف في القاهرة: الشيخ محمد إحسان عبدالعزيز أوغلي نموذجًا»، بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة – جامعة قناة السويس ٢٠١٣م.

محسن حمزة العبيدي (دكتور): التطوُّرات السياسيَّة في تركيا ١٩٤٦–١٩٦٠م، رسالة ماجستير غير منشورة بكليَّة الآداب – جامعة الموصل ١٩٨٩م.

محمد أحمد عطاالله: النظام السياسي التركي بين العلمانيَّة والإسلام السياسي، بحث منشور في مجلة "شؤون الشرق الأوسط" – مركز الدراسات الاستراتيجيَّة، العدد (١٥٢) ٢٠١٦م، ص٤٢.

محمد الدوداني (دكتور): مصر والقضيَّة القبرصيَّة ١٩٥٢–١٩٦٠م، بحث منشور في مجلة "مصر الحديثة" بمركز تاريخ مصر المعاصر – دار الكتب والوثائق المصريَّة، العدد (١٦) لسنة ٢٠١٧م.

محمد السعودي (دكتور): العلاقات السوريَّة الأمريكيَّة ١٩٤٣–١٩٥٨م، قسم التاريخ والحضارة – كلية اللغة العربيَّة بالقاهرة – جامعة الأزهر ٢٠١٣م.

محمد العادل: المسيرة السياسيَّة للحركة الإسلاميَّة في تركيا بين النجاح والإخفاق، بحث منشور بمجلة دراسات شرق أوسطية – الأردن، المجلد (١١)، العدد (٣٩)، ٢٠٠٧م.

محمد عبدالرحمن حسن: قناة السويس وسط الصراعات المُختلفة وأثرها على أمن المنطقة، منشورات هيئة البحوث العسكريَّة بوزارة الدفاع المصريَّة، ١٩٨٢م.

محمد علي حلة (دكتور): ميثاق سعد أباد ١٩٣٧م وموقف مصر منه، القاهرة ٢٠٠٦م.

محمد نور الدين (دكتور): التعليم الديني في تركيا، بحث منشور في مجلة "شؤون الشرق الأوسط" التابعة لمركز الدِّراسات الاستراتيجيَّة – لبنان، العدد (٦٥)، سبتمبر ١٩٩٧م.

--------: الدين والسِّياسة في تركيا، بحث منشور بالعدد (١١٨) لمجلة شؤون الشرق الأوسط بمركز الدِّراسات الاستراتيجيَّة – لبنان، ٢٠٠٥م.

محمود الداود: العلاقات العربيَّة التركيَّة، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العـــدد (٤٥)، بـــيروت ١٩٨٢م.

محمود السامرائي: المساومة في السياسة الخارجيَّة التركيَّة، بحث منشور في المجلة العربيَّة للعلوم السياســـيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، العدد (١٣)، بيروت ٢٠٠٧م.

محمود السيد الدغيم: المدارس الإسلاميَّة في الجمهوريَّة التركيَّة افتتحها مندريس ويحال يلماظ إغلاقهـــا، مقال بصحيفة "الحياة" اللندنيَّة، العدد (١٢٥٨٤)، ١٣ أغسطس/آب ١٩٩٧م.

مصطفى الزين: أتاتورك وخلفاؤه، بيروت ١٩٨٢م.

مصطفى محمد: الحركة الإسلاميَّة الحديثة في تركيا، ألمانيا الغربيَّة، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

ناظم جمهور: ثانويات الأئمة والخطباء في تركيا، مقال منشور بمجلة الوعي الإسلامي، العدد (٥٣٣)، يناير ٢٠١٠م.

نصير محمود شكر الجبوري (دكتور): السياسة الخارجيَّة العراقيَّة في ضـــوء مُقـــرَّرات مجلـــس الـــوزراء ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربيـــة – جامعـــة بغـــداد ٢٠٠٤م.

نوال الطائي (دكتور): التطورات السياسيَّة الداخليَّة في تركيا (١٩٦٠-١٩٨٠) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة بكلية التربية جامعة الموصل ٢٠٠٢م.

نوبار هوفسبيان وآخرون: تركيا بين الصفوة البيروقراطيَّة والحكم العسكري، إعداد: سامي الرزاز وغانم بيبي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

رابعًا- الكتب الأجنبيَّة:

Ara Sanjian: Turkey and her Arab Neighbours 1953-1958, A Study in the Origins and Failure of the Baghdad Pact, Archive Edition 2001.

Heper, Metin: Islam, Polity and Society: A middle Eastern Perspective, The Middle East Journal, vol 35, No 3, Summer 1981.

خامسًا- الصحف والمجلات:

الأهرام، العدد (٢٤٥١٨)، ١٩٥٤/١/٥م، والعدد (٢٤٥٢٠)، ١٩٥٤/١/٧م. والعـــدد (٢٦٨٣)، ٦/١ ١٩٦٠م.

مجلة الأزهر، المجلد (٢٥)، أول شوال ١٣٧٣هـ/ ٢ يونيو ١٩٥٤م.

Milliyet, 1 – 4 - 1997.

سادسًا– المقالات:

بوابة الحركات الإسلاميَّة: (الشيخ السابع والثلاثون للجامع الأزهر).. مأمون الشناوي-islamist movements.com)